



كلية الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصات الفلسطينية والأردنية

- دراسة مقارنة -

**Earnings Quality in listed Industrial Companies In Palestinian and Jordanian  
Stock Markets - A Comparative Study-**

إعداد

مرمر احمد الشريف

إشراف

الدكتور إقبال الشريف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا

في جامعة الخليل

فلسطين

2017

## إجازة الرسالة

جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصات الفلسطينية والأردنية

- دراسة مقارنة -

إعداد:

مرمر الشريف

إشراف:

د. اقبال الشريف

نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء و أجزيت بتاريخ 2017/5/30م من لجنة المناقشة المدرجة  
أسمائهم وتواقيعهم:

..... (مشرفاً ورئيساً):	د. اقبال الشريف
..... (ممتحنا داخليا):	د. محمد الجعبري
..... (ممتحنا خارجيا):	د. مجدي الكبيجي

2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

طه(114)

## الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة ... رحمه الله

إلى أمي ..... أدامك الله لنا

إلى أخي وأخواتي..... إلى زوجي وأبنائي

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي،،،،،،،، أصدقائي

إلى كل من شجعني في رحلتي نحو التميز والنجاح

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي

إلى أساتذتي و زملائي في جامعة الخليل

إلى كل محبي العلم،،،،،،،، واليكم جميعا

أهدي هذا العمل المتواضع

## الشكر والتقدير

لا يسعني بعد أن أنجزت هذه الدراسة، بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان بالفضل الكبير لأستاذي الفاضل الدكتور إقبال الشريف، الذي أشرف على هذه الرسالة، وتحمل جهداً وعناء، فحرص على قراءة كل كلمة فيها، ومناقشة جميع أفكارها، حتى خرجت نبتة طيبة بفضله وحسن رعايته.

وشكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة لهذه الرسالة: دكتور محمد الجعبري ممتحننا داخليا ودكتور مجدي الكبيجي ممتحننا خارجيا.

كما وأشكر كل من تعاون معي، وساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود،

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة والمدرسين في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل، برنامج ماجستير إدارة الأعمال، وإدارة جامعة الخليل لما بذلوه معنا من علم وخبرة.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذه الرسالة.

**والله ولي التوفيق، ، ،**

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ب	قرار إجازة الرسالة	•
ت	الآية القرآنية	•
ث	الإهداء	•
ج	الشكر والتقدير	•
ح	قائمة المحتويات	•
ر	قائمة الجداول	•
ز	الملخص باللغة العربية	•
ش	الملخص باللغة الإنجليزية	•
<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>		
1	1-1 مقدمة الدراسة	•
3	2-1 مشكلة الدراسة	•
4	3-1 أسئلة الدراسة	•
4	4-1 أهمية الدراسة	•
5	5-1 أهداف الدراسة	•
6	6-1 نطاق الدراسة ومحدداتها	•
7	7-1 التعريف الاجرائي	•

الفصل الثاني: المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

9	1-2 تمهيد	•
10	1-2 مفهوم جودة الأرباح	•
11	1-2-2 أولا : أهميتها في اتخاذ القرار	•
11	2-2-2 ثانيا : جودة الأرباح من ناحية استمرارية الأرباح	•
13	3-2-2 ثالثا: خلو الأرباح من إدارة الأرباح	•
13	4-2-2 رابعا : جودة الأرباح من ناحية المبادئ المحاسبية	•
13	5-2-2 خامسا : جودة الأرباح من ناحية الشفافية	•
14	6-2-2 سادسا : جودة الأرباح من ناحية الأسواق المالية	•
15	7-2-2 سابعا : جودة الأرباح بناء على الدخل الاقتصادي	•
16	3-2 الخلاصة	•
17	4-2 العوامل المؤثرة على جودة الأرباح	•
20	5-2 مقاييس جودة الأرباح	•
21	1-5-2 القياسات المبنية على خصائص الإيرادات	•
21	1-1-5-2 استمرارية الأرباح	•
23	2-1-5-2 القدرة على التنبؤ	•
25	3-1-5-2 تمهيد الأرباح	•
27	2-5-2 المقاييس المبنية على أساس المستحقات	•
28	1-2-5-2 المستحقات غير الاعتيادية	•
32	2-2-5-2 جودة المستحقات	•
33	3-2-5-2 نموذج المستحقات الكلية	•
35	6-2 سوق الاوراق المالية (البورصة)	•

37	1-6-2 بورصة فلسطين	•
41	2-6-2 بورصة عمان	•
48	3-6-2 مقارنة بين بورصة فلسطين وبورصة عمان	•
<b>المبحث الثاني : الدراسات السابقة</b>		
52	1-3 الدراسات العربية	•
60	2-3 الدراسات الأجنبية	•
67	3-3 التعليق على الدراسات السابقة	•
<b>الفصل الثالث : إجراءات الدراسة ومنهجيتها</b>		
70	1-4 متغير الدراسة	•
70	2-4 مقياس الدراسة	•
71	3-4 أسئلة الدراسة	•
72	4-4 مجتمع الدراسة	•
72	5-4 مصادر جمع المعلومات	•
73	6-4 أساليب تحليل البيانات	•
<b>الفصل الرابع : نتائج الدراسة</b>		
74	1-5 تمهيد	•
74	2-5 نتائج السؤال الأول	•
76	3-5 نتائج السؤال الثاني	•
79	4-5 نتائج السؤال الثالث	•
<b>الفصل الخامس : تفسير النتائج والتوصيات</b>		
82	1-6 نتائج الدراسة	•
82	1-1-6 نتيجة السؤال الأول	•



83	2-1-6 نتيجة السؤال الثاني	•
84	3-1-6 نتيجة السؤال الثالث	•
85	2-6 التوصيات	•
87	قائمة المراجع	•
95	الملحق	•

## قائمة الجداول الملاحق

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
50	جدول مقارنة بين بورصة فلسطين وبورصة عمان ككل وبشكل خاص القطاع الصناعي ونسبة تمثيل القطاع الصناعي للمجموع الكلي للبورصة	.1
74	بورصة فلسطين ترتيب الشركات من الأعلى جودة للأرباح إلى الأدنى	.2
74	بورصة فلسطين (أعلى وأدنى قيمة لمتوسط المستحقات والانحراف المعياري للمستحقات)	.3
76	بورصة عمان ترتيب الشركات من الأعلى جودة إلى الأدنى	.4
78	بورصة عمان (أعلى وأدنى قيمة المتوسطات والانحراف المعياري)	.5
79	نموذج فحص العينة (Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> )	.6
80	نموذج فحص المتوسطات (T-test for Equality of Means)	.7
81	تحليل إحصائي (Group Statistics)	.8
95	الملحق : قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة الفلسطينية والشركات المساهمة العامة الأردنية و متوسط المستحقات السنوي لكل شركة	.10

## ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح ، كما هدفت إلى ترتيب الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان في حسب مستوى جودة الأرباح، أيضا هدفت الدراسة إلى المقارنة بين متوسط جودة المستحقات للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة نموذج المستحقات الكلية كمقياس لجودة الأرباح، وتم تطبيق المقياس على جميع الشركات التي استوفت شروط الدراسة، حيث بلغ عدد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين (12) شركة ، وعدد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (43) شركة خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2014 ، تم جمع القوائم المالية لهذه الشركات وقد بلغت عدد المشاهدات السنوي (55) مشاهدة سنويا بواقع 495 مشاهدة خلال فترة الدراسة. كما تم استخدام مقياس المستحقات الكلية - للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية - ومدى قرب المتوسط من الصفر لترتيب الشركات من الأعلى إلى الأدنى حسب متوسط جودة الأرباح، كما تم استخدام الإحصاءات الوصفية والتحليل الإحصائي لتأكد فيما إذا كان هناك فروق بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وقد أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى من

الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. وبناء على النتائج التي تم التوصل إلى التوصيات التالية: توصية للمستثمرين الذين يتطلعون إلى توزيعات الأرباح بالاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري، كما تم ادراج ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من الشركات التي تتمتع بجودة أرباح أعلى إلى الشركات التي تتمتع بجودة أرباح اقل مما يفيد المستثمرين بإضافة عامل جديد يمكن الاعتماد عليه عند اتخاذ قرار الاستثمار.

**Abstract:**

This study aimed to index the Palestinian industrial companies listed in Palestinian stock market upon level of Quality of Earning. It also aimed to index the Jordanian industrial companies listed in Amman stock market upon level of Quality of Earnings. Finally the study aimed to compare the averages between the two stock markets " average quality of earnings in Palestinian stock market and the average quality of earnings in Amman's".

Total Accrual model has been used as a measure of quality of earnings, Tthis measure has been used for all the companies that fulfilled the terms of the study. The number of the companies which were listed in Palestinian stock market was(12) , and the number for Amman stock market was(43) companies, during the study period from 2006 to 2014. moreover financial statement had been observed of (55) observations per year a total of (495) observations for the whole study.

Descriptive analysis method was used to answer the questions of this study, Total Accrual model was calculated to measure the average of Quality and how close it was to Zero as a way to index the companies of the study, together with the statistical analysis to insure that there is a difference between the industrial companies listed in the two stock markets.

The results of the study have shown that the industrial companies listed in Amman stock market is higher than the one in Palestinian stock market. leading to recommend investors who look for higher dividends payouts to invest in the industrial companies listed in Amman stock market. moreover they can use the index for the industrial companies listed in Palestinian and Jordanian stock markets classified from higher to lower quality of earnings as a guide for their investments.

## الإطار العام للدراسة

### 1-1 مقدمة الدراسة

تعتبر المحاسبة من الأدوات الهامة التي تستخدم في قياس نتائج أعمال الشركات باختلاف أشكالها وأهدافها، من خلال ما تقدمه من قوائم مالية يتم إعدادها بناء على معايير محاسبية عالمية مقبولة ومتعارف عليها. حيث تعمل المحاسبة على تلخيص أداء الشركات في مجموعة من القوائم المالية، والتي تنشرها إدارة الشركة بشكل دوري لتستخدم من أجل تقييم أداء العمل داخل الشركة. كما أن تلك القوائم المالية تستخدمها جهات أخرى غير إدارة الشركة تعرف بذوي المصالح، كالمستثمرين والدائنين والمحللين الماليين والدارسين وغيرهم، الذين تربطهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة بالشركة وذلك لغرض تقييم أداء الشركات على اختلاف أنواعها وأهدافها وليتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة بهدف تحقيق أهدافهم ومصالحهم. لذا يجب أن تحتوي هذه القوائم على البيانات المالية التي تعكس الوضع المالي العادل والحقيقي لهذه الشركات حتى تكون مفيدة لمتخذي القرار (Santoso, 2014)، فالقوائم المالية تعد من أهم مخرجات النظام المحاسبي وذلك من خلال ما تقدمه من معلومات ضرورية لتقييم الأداء في الشركات، وما تحققه الشركات من أرباح، ومدى قدرتها على تنمية أرباحها في المستقبل، بالإضافة إلى القدرة التنبؤية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية (Nodezh et al,2015).

كما ينظر مستخدمو القوائم المالية إلى بند " الأرباح " على أنه البند الأكثر أهمية في القوائم المالية لما يعبر عن مستوى أداء الشركة الحالي، ومؤشر على الأداء التشغيلي المستقبلي، بالإضافة إلى أنه مقياس مفيد لتقييم قيمة الشركة (Dechow et al ,2010) وأحد أهم المصادر الرئيسية للمعلومات المالية المستخدمة لغرض اتخاذ القرارات المستقبلية. لكن العديد من مستخدمي

القوائم المالية ينظر إلى الأرباح كرقم مطلق في قائمة الدخل أي انه يعتبر الأرباح مقياس كمي، ومنهم من ينظر إلى الأرباح كمقياس نوعي أي من ناحية الجودة. فمن ينظر إلى الأرباح كمقياس كمي فانه ينظر إلى رقم الربح متجاهلاً مستوى الجودة الذي تتمتع به الأرباح ، فينظر لكمية الأرباح من أجل معرفة مبلغ الربح للسهم الواحد أو المقارنة بين أرباح الشركة وبين أرباح الشركات المماثلة في السوق المالي، أما من ينظر إلى الأرباح كمقياس نوعي فانه يعتمد على ما يتمتع به المقياس الكمي للأرباح من جودة وبذلك فهو يستخدم الأسلوب الأفضل لقياس أداء الشركات المستقبلية من أرباح، فالشركات التي تتمتع بجودة أرباح عالية تميل إلى البقاء والاستمرار في السوق لفترة زمنية أطول و تعطي سبباً وجيهاً للمستثمرين يحفزهم على زيادة استثماراتهم المستقبلية فيها (McClure، 2014). لذا يجب أن تكون جودة الأرباح عالية حتى تكون مفيدة أكثر لصناعة القرار الإداري أو الاستثماري.

من هنا فان المستثمر الرشيد<sup>1</sup> لا بد أن ينظر إلى الأرباح كرقم كمي ونوعي في آن واحد حيث أن جودة الأرباح تعني: الدرجة التي تؤثر فيها اختيارات المدراء على الربح المصرح عنه سلباً أو إيجاباً، فكلما كان استخدام الطرق والبدائل المحاسبية بأسلوب تحكيمي (أي بناء على الحكم الشخصي) لخدمة مصالح الوحدات الاقتصادية والتأثير بشكل أو آخر على القرار الاستثماري كانت أرباح الشركة أقل جودة. أما البعض الآخر فينظر إلى جودة الأرباح من خلال تأثير المرونة المحاسبية على الأرباح في الشركات، فالشركات التي لا تغير السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدمها على الرغم من توافر الفرصة لتنفيذ ذلك لتؤثر على رقم الربح فإن أرباحها تُعتبر ذات جودة عالية (المعيني، 2010). وهناك من ينظر إلى أن التقارب بين توقيت الاستحقاقات المالية

<sup>1</sup> المستثمر الرشيد: هو المستثمر الذي يوجه اهتماماته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن

مع توقيت تسديدها يزيد من جودة الأرباح، وأن اختيار إدارة الشركة لطريقة محاسبية معينة دون الأخرى للتأثير على قيمة الأرباح لتخدم مصالحها يؤثر سلباً على جودة الأرباح (Weil,2009).

سيتم من خلال هذه الدراسة العمل على ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حسب مستوى جودة أرباحها ، كما سيتم في هذه الدراسة إجراء مقارنة لجودة الأرباح بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

تم إجراء هذه الدراسة لما تتمتع به كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان من تقارب جغرافي، بالإضافة إلى اشتراك كل من فلسطين والأردن العديد العوامل السياسية والاقتصادية، وذلك لتقييم الشركات الصناعية العاملة في البلدين ومقارنتها على أساس أهمية الأرباح للمستثمر من الناحية النوعية قبل الكمية والحكم أيُّ البورصتين أفضل للاستثمار.

## 2-1 مشكلة الدراسة

الجودة العالية للأرباح تؤثر ايجابيا على سوق رأس المال، لذا فإن المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية عادةً ما يبحثون عن السوق الأكثر فعالية (Ewert,2009) كما يهتمون بالسوق الأكثر ربحية وعلى الشركات الأكثر كفاءةً للاستثمار فيها. وبسبب وجود هذا التقارب الجغرافي بين بورصتي فلسطين والأردن، قد يواجه المستثمرون صعوبةً في إجراء تقييم للشركات لغرض اتخاذ القرار الاستثماري أي لاختيار أي من السوقين أنسب لهم لاستثمار أموالهم. من هنا يتطلب الأخذ بعين الاعتبار أهمية بند الأرباح في القوائم المالية من ناحية الجودة، وليس فقط من ناحية الكمية،



حتى تكون القرارات الاستثمارية مبنية على معلومات تتسم بالجودة العالية لتفضي إلى قرارات استثمارية رشيدة. وبناء على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة للمساهمة في توجيه قرار المستثمرين نحو السوق المالي الذي تتمتع الشركات المدرجة به بجودة أرباح أعلى .

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

### 3-1 أسئلة الدراسة:

1. ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

حسب مستوى جودة الأرباح؟

2. ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب

مستوى جودة الأرباح؟

3. هل توجد فروق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية

وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

### 4-1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة لكل طرف من الاطراف التالية:

1. أهميتها لبورصة فلسطين وبورصة عمان حيث أن جودة الأرباح في أي بورصة تعزز

ثقة المستثمر فيها كون البورصة التي تحوي شركات ذات جودة أرباح عالية تعكس صورته

جيدة عن السوق.

2. أهميتها للمستثمرين، حيث ستقدم معلومات حول ترتيب الشركات: من الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى إلى الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أقل وبالتالي كيفية توجيه استثماراتهم بين الشركات بشكل خاص في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان، فالمستثمر يبحث عن استمرارية الأرباح في هذه الشركات وتكرارها، وبالتالي استمرارية تدفق توزيع الأرباح . إذاً هم يبحثون عن أرباح ذات جودة عالية. كما أنها ستقدم مقارنة لمستوى جودة الأرباح الخاصة بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مستوى جودة الأرباح الخاصة بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الخاص بالمفاضلة بين الاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين أم الاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

3. أهميتها بالنسبة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان، فهي تقدم بيانات هامة حول جودة الأرباح لهذه الشركات، وبالتالي تخلق أجواء تنافسية فيما بين الشركات تدفعها لبذل مجهود أكبر لتصبح أكثر كفاءةً في إدارة أعمالها وأكثر جاذبيةً في نظر المستثمرين.

4. أهميتها للمحللين الماليين، حيث أنه من المعلوم أن المحللين الماليين يأخذون بعين الاعتبار مستوى جودة الأرباح للشركات من ناحية استمرارية الأرباح وتكرار التوزيعات وقوة الشركة مالياً عند إعطاء النصح المالي للمستثمر المرتقب.

## 5-1 أهداف الدراسة:

1. المساهمة في إثراء الإطار النظري حيث تقدم الدراسة مفاهيم واضحة لجودة الأرباح وبيان لأهميتها ومقاييسها.
2. تهدف الدراسة إلى إيجاد مستوى جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية ، وإيجاد مستوى جودة الأرباح في للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
3. تهدف الدراسة إلى ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حسب مستوى جودة الأرباح.
4. تهدف الدراسة إلى مقارنة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية من حيث جودة الأرباح، والغرض من هذه المقارنة معرفة أي من السوقين يتمتع بجودة أرباح أعلى.
5. تهدف الدراسة إلى المساهمة في ترشيد القرار الاستثماري للمستثمر المرتقب مساعدته على تقييم الشركات على أساس جودة الأرباح.

## 6-1 نطاق الدراسة ومحدداتها

1. الحدود الموضوعية : تم ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في كل من بورصة عمان وبورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح فيها، كما تم عمل مقارنة بين

بورصة فلسطين وبورصة عمان لفحص مستوى جودة الأرباح في القطاع الصناعي في كلا البورصتين، وتحديد أي البورصتين تتمتع بجودة أرباح أعلى.

2. الحدود الزمنية : شملت فترة الدراسة 9 أعوام من عام 2006-2014 وذلك بسبب عدم

توفر البيانات المالية لأغلب الشركات المدرجة في بورصة فلسطين قبل هذا التاريخ.

3. الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة

عمان والتي تنطبق عليها شروط الدراسة التي تم تحديدها لاحقا لهذا الغرض.

**محددات الدراسة :** إن حداثة التداول في بورصة فلسطين، وانضمام الشركات بشكل

تدرجي للبورصة أجبرنا إلى تقليص فترة الدراسة من 10 سنوات إلى 9 حتى يتم استعمال

أكبر قدر ممكن من الشركات المدرجة في القطاع الصناعي الفلسطيني بالإضافة إلى عدم

وضوح العديد من البيانات المدرجة في بورصة عمان خاصة البيانات المدرجة قبل عام

2008 إذ كانت عبارة عن نسخ مصورة معتمدة يصعب قراءة البيانات فيها.

## 7-1 التعريف الاجرائي :

**جودة الأرباح:** هي الأرباح التي تعكس الأداء الحالي للشركة التي تحمل مؤشرا جيدا للأداء

المستقبلي للمنشأة وتعكس القيمة الجوهرية للشركة دون تحريف أو تلاعب Detchow and

(Schrand, 2004). وقد تم قياس جودة الأرباح من خلال المستحقات الكلية والتي تقتضي بانه

كلما كانت جودة المستحقات مرتفعة كانت جودة الأرباح منخفضة والعكس صحيح وعليه تم

استخدام نموذج (Richardson et al., 2005) وتم استخراج المستحقات الكلية بموجب المعادلة

التالية:

$$TACC_{i,t} = (\Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta CASH_{i,t}) + (\Delta STDEB_{i,t} - DEPN_{i,t})$$

وقد تم من خلال متوسط المستحقات الكلية ترتيب مستويات الشركات الصناعية في بورصة فلسطين وبورصة عمان ، كما تم من خلاله ايضا عمل مقارنة بين الشركات الصناعية في كلا البورصتين.

## الفصل الثاني

### المبحث الأول : الإطار النظري العام

#### 1-2 تمهيد:

ازداد الاهتمام بجودة الأرباح وإدارة الأرباح في فترة التسعينات عندما اكتشفت لجان الأوراق المالية والبورصات الأمريكية تلاعب المدراء والمدققين، حيث اتهمت هذه اللجان المدراء بالتركيز على إدارة الأرباح الانتهازية بهدف تلبية توقعات سوق رأس المال (Dechow & Skinner, 2000) ، وقد كانت للمدراء عدة دوافع منها : ازدياد الاهتمام بتقييم الشركات من خلال أدائها في السوق المالي ، وزيادة قيمة الشركة في السوق، والأمان الوظيفي للمدراء بالإضافة إلى التعويضات الخاصة بهم ، كما أن إظهار أرباح الشركة بأكثر من الواقع يعطي صورة جيدة عن أداء الشركة، ولكن نتيجة لذلك تزداد المستحقات ويزداد معها الربح التشغيلي والتدفقات النقدية التشغيلية، مما يقلل من جودة الأرباح. (Nodezh et al,2015).

بعد الفضائح المالية الكبيرة التي حدثت عام 2000 في الولايات المتحدة وأمريكا، ازدادت الأدبيات التي تتمحور حول جودة الأرباح وجودة التقارير المالية ، الامر الذي دفع العديد من الدول إلى اصدار العديد من المعايير الدولية المحاسبية التي تنظم الممارسات المحاسبية في مختلف البلدان، وقد تم تبني المعايير الدولية (IFRS) وهي معايير محاسبية عالية الجودة وسهلة الفهم وتمتاز بالشفافية، تستخدم لتسهيل الدراسات المحاسبية وعمل مقارنة حول الأداء المحاسبي للشركات عبر الدول ويسهل فهمها من قبل مستخدمي القوائم المالية، كما ساهمت التكنولوجيا

الحديثة في تسهيل دراسة جودة الأرباح باستخدام عينات كبيرة من الشركات اذ كانت سابقا صعبة بسبب التكلفة العالية لجمع البيانات المحاسبية. (Verloop,2007).

من جهة أصبح المدراء يهتمون بإرضاء المحللين الماليين وتوقعاتهم المستقبلية للشركات من حيث المحافظة على نمو الشركات كوسيلة للمحافظة على نفسه ومركزه، ومن جهة اخرى فإن المحلل المالي أصبح مهتماً بالطريقة المثلى لقياس جودة الأرباح كوسيلة لزيادة المحافظ الاستثمارية للمستثمرين، لذا أصبح من الصعب الآن للمدراء والمستثمرين والمحللين الماليين إهمال أهمية جودة الأرباح كوسيلة لتوزيع الموارد ( Lyimo,2014 ).

## 2-2 مفهوم جودة الأرباح :

تستخدم التقارير المالية المفصح عنها كمؤشر رئيسي للمعلومات حول الشركات وربحياتها في الأسواق المالية (Schipper & Vincent,2003) فالأرباح تستخدم كمؤشر جيد لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية كما تعطي معلومات مفيدة حول الوضع المالي للشركة ، كما أنها تدل على قيمة الشركة بين مثيلاتها ، لذا فالأرباح تستخدم كوسيلة أساسية لإعلام المستخدمين من مستثمرين ودائنين والإدارة نفسها عن الوضع المالي للشركة (Santoso, 2014) ولتكون التوقعات المستقبلية توقعات تتسم بالجودة وحتى يعطي رقم الربح للمستثمرين والدائنين معلومات ذات جودة عالية فانها يجب أن تبنى على رقم ربح يتمتع بجودة عالية .

وقد عرفت جودة الأرباح في الأدبيات من وجهات نظر متعددة، وسنأتي هنا على توضيح أهم النواحي التي تم تعريف جودة الأرباح من خلالها :

## 2-2-1 أولاً: جودة الأرباح من ناحية أهميتها في اتخاذ القرارات :

من ناحية أهمية جودة الأرباح في اتخاذ القرارات تعتبر الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت نتيجة الأرباح مفيدة لتأدية الغرض منها في اتخاذ القرار المناسب الذي يخدم الهدف، وبناء على ذلك يعتبر تعريف جودة الأرباح متغيراً حسب مستخدمي التقارير المالية، فمثلاً يرى (Schipper and Vincent, 2003) جودة الأرباح من ناحية القدرة على اتخاذ القرارات المجدية من خلال الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبة المالية (FASB) والتركيز على جانب اتخاذ القرار المناسب، لأن الإطار المفاهيمي ينص أن الهدف من القوائم المالية هو تزويد المستخدمين بمعلومات تفيد في اتخاذ القرارات الإدارية.

وقد اتفق ذلك مع دراسة (ابوعلي وآخرون، 2011) حيث تم تعريف الجودة بالأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وهي الملائمة والموثوقية ، التي تقابل الأهداف الرئيسية للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من اتخاذ القرارات، كما عرفها ( Vincent, 2004 ) على أنها جدوى القرارات المتخذة بناء على الأرباح المعلنة لمستخدميها.

## 2-2-2 ثانياً : جودة الأرباح من ناحية استمرارية الأرباح

عرف (قراقش، 2009) المذكور في (السويطي، 2015) جودة الأرباح بمدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، أو مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية، ومدى ارتباطها بالتدفقات النقدية . أما (حمدان وأبو عجيبة، 2012) و(الشريف، 2008) و



(Detchow,2010) فقد عرفوا جودة الأرباح على أنها الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية حيث أن تقييم الأداء الحالي للشركة فضلا عن الأداء المستقبلي يعتمد على جودة الأرباح، وبالإضافة إلى تقديم مقياسا جيدا عن أداء الشركة، وقد دعم ذلك ( Srinidhi et al, 2011) الذي وصف جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح المعلنة الحالية إلى الإشارة إلى تدفقات نقدية مستقبلية ، وقد عرف ( Chan et al, 2006 ) جودة الأرباح على أنها مدى إشارة الأرباح إلى درجة التشغيل الأساسي للمنشأة وهو مهتم بقدرة الأرباح على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة ، وأضاف ( Zariffard & Jahankhani, 1996 ) أن قيمة كل سهم من أسهم الشركة لا يعتمد بالمطلق على الأرباح الحالية للشركة ولكنه يعتمد على الربحية والاعتمادية المتوقعة لهذه الشركة بناء على هذه الأرباح.

كما عمدت دراسة ( Dechow & Schrand 2004 ) إلى تفسير جودة الأرباح من وجهة نظر مالية، حيث نظرا إلى قيمة جودة الأرباح على أنها تعكس الأداء التشغيلي للشركة بشكل واضح، ويمكن من خلالها توقع الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة وهي طريقة مفيدة لقياس قيمة الشركة . أما (Dechow & Schrand ,2004) فيرى أهميتها من ناحية المستثمرين و المحللين للتقارير المالية الذين ينظرون إلى الأرباح على أنها ذات جودة عالية إن كانت الأرباح تعكس بوضوح العمليات التشغيلية الحالية للشركة فهي بالتالي مؤشر جيد للعمليات التشغيلية المستقبلية، وبهذا تكون ملخص جيد لقيمة الشركة ، هذا بالإضافة إلى التحليل المالي الذي يقيم أداء الشركة، ومدى قدرة الأرباح الحالية في توقع الأداء المستقبلي للشركة وتحديد ما اذا كان سعر السهم الحالي يعكس قيمة الشركة الذاتية.

## 3-2-2 ثالثاً: خلو الأرباح من إدارة الأرباح

بعض مستخدمي القوائم المالية قد يعرف جودة الأرباح على أنها الأرباح الخالية من إدارة الأرباح، هذا لأن التلاعب بالأرباح ممكن ضمن المعايير المحاسبية مما يؤدي التي تشويه فعالية الأرباح للمستخدمين وهو ما يعرف بإدارة الأرباح ، فالأرباح لا يمكن أن يكون لديها القدرة على الديمومة، والقدرة التنبؤية إن كانت ناتجة عن إدارة الأرباح (حمدان، 2012) ، أما ( skipper & Vincent 2003) فأضافا أن عقود الدين المبنية على جودة أرباح منخفضة يؤدي إلى نقل للثروة قد يصعب استرداده.

## 4-2-2 رابعاً: جودة الأرباح من ناحية المبادئ المحاسبية

يرى واضعو المعايير المحاسبية أن الأرباح تتمتع بجودة عالية إن كانت تتماشى مع المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها، فالأرباح يجب أن تكون خالية من التحايل وتعكس الأداء المالي الحقيقي للشركة حتى تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. كما عرفها (ابو علي وآخرون، 2011) على أنها الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المرغوبة لمستخدمي التقارير، التي تساعد على تحقيق أهداف الإبلاغ المالي على نحو عام وبهدف الإبلاغ عن الربح المحاسبي على نحو خاص.

## 5-2-2 خامساً: جودة الأرباح من ناحية الشفافية

الجودة العالية للقوائم المالية والإبلاغ المالي والتي تمتاز بالشفافية هو أمر حيوي لتقييم الأوراق المالية كما تلهم المستثمرين على الثقة بالشركات ذات الجودة العالية بالأرباح

(Santoso,2014). وقد بينت دراسة (ابوعلي واخرون، 2011) أهمية الشفافية في الأرباح

وتأثيرها على السوق المالي عبر النقاط التالية:

1. إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة

والسيئة التي تخفض مخاطرة الاختيار للمستثمر.

2. إن تقديم معلومات محاسبية أفضل يساعد المستثمرين على التمييز بين المديرين الجيدين

والسيئين .

## 2-2-6 سادسا : جودة الأرباح من ناحية الأسواق المالية:

من ناحية الأسواق المالية فإن جودة الأرباح تعتمد على المعلومات المحاسبية المالية لذا

يجب أن تكون معتمدة وذات مصداقية ، معتمدة تعني أن لديها القدرة على التأثير وإحداث الفرق

عند الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات من قبل مستخدميها ، أما المصداقية: أي أنها يجب أن تحتوي

على معلومات كاملة خالية من التحيز والأخطاء، أي بعبارة أخرى لها القدرة على تمثيل وضع

الشركة المالي بشكل حقيقي وصادق. إن نوعية المعلومات المحاسبية مرتبط بـ قوة بكيفية قياس أداء

الشركة لذا فإن أي تحسن في جودة التقارير المحاسبية يساهم في توفير أدوات أفضل لتقييم

الشركات مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وموثوقية الأسواق المالية (Bertin & Iturriaga, 2010).

والخلاصة أن جودة الأرباح مهمة ومفيدة لأغراض قيمة الشركات وتقييم أدائها وتعاقداتها (Kothari

et al,2005). فهي تعكس معلومات عن قيمة الشركة في السوق المالي (Teets, 2002) .

## 2-2-7 سابعا: جودة الأرباح بناء على الدخل الاقتصادي:

بعض الباحثين عرف جودة الأرباح بناء على الدخل الاقتصادي الهكساني، فقد عرفها (Schippre & Vincent, 2003) على أنها المدى الذي تعكس الأرباح من خلاله الدخل الهكساني بصدق، والانعكاس بصدق يعني التوافق بين المقاييس والظاهرة المطلوب قياسها. وهذه الطريقة تقيس جودة الأرباح بناء على ارتباطها بين الأرباح الحقيقية التي لا تعتمد على القواعد المحاسبية وبين الأرباح التي تعتمد على القواعد المحاسبية. وكلما كانت الأرباح أقرب للدخل الهكساني كانت جودة الأرباح أعلى. علما بأن الأرباح الحقيقية هي معيار محايد لذا هي صعبة التقييم لأن الدخل الهكساني لا يمكن ملاحظته وبناء عليه يكون هذا البناء غير عملي. والتركيز على الدخل الهكساني مناسب لأنه مستخلص من قرارات المستخدمين أي من القوانين المحاسبية المعترف بها التي تتضمن تسجيل العديد من الأصول والالتزامات بقيمتها الاقتصادية وبالتالي تمنع الإدارة من وضعها بقيمة تقديرية أو متوقعة أو حسب تأثير المدققين.

وضح (Yee, 2006) أن جودة الأرباح تعتمد على عنصرين رئيسيين، وهما الأرباح الجوهرية والأرباح المعلنة. فالرقم المحاسبي للأرباح يدل على قدرة الشركة على تقديم توزيعات على أسهمها في المستقبل، فأصبحت الأرباح المعلنة إشارة غير مباشرة للأرباح الجوهرية (الحقيقية) للشركة، وحسب (yee,2006) تستند جودة الأرباح على قدرة الأرباح المعلنة للكشف بسرعة وبدقة عن الأرباح الجوهرية للشركة وتزداد جودة الأرباح كلما كانت الأرباح المعلنة أكثر دقة وقرباً للأرباح الجوهرية.

## 3-2 الخلاصة

لخص السويطي تعريف جودة الأرباح على أنها الأرباح التي تكون قابلة للاستدامة والتكرار والثبات وتعكس اتجاه بعيد المدى للأداء وخالية من البنود غير العادية ومبنية على خيارات إفصاح ثابتة والتي تكون مدعومة بتدفقات نقدية حقيقية . (السويطي، 2015). أما ( Detchow & Schrand, 2004) فقد وضحا تعريف جودة الأرباح بمنظور أوسع من اتخاذ القرار فقد لخصا التعريف في ثلاث نواح وهي : أولاً: الأرباح يجب أن تعكس الأداء الحالي للمنشأة، ثانياً: ويجب أن تكون الأرباح مؤشراً جيداً للأداء المستقبلي للمنشأة. ثالثاً: أن تعكس الأرباح القيمة الجوهرية للمنشأة.

وقد أوجز الشريف أهم المجالات التي يتم فيها استخدام جودة الأرباح للتدليل على أهميتها في النقاط التالية (الشريف، 2008):-

1. تعتبر جودة الأرباح هامة في عملية اتخاذ القرارات بشكل عام حيث أن القرارات التي يتم اتخاذها في ظل الاعتماد على أرباح تتمتع بجودة عالية تقضي إلى قرارات ذات جودة أعلى.
2. تعتبر جودة الأرباح مهمة في عملية تقييم الأداء الإداري للمدراء.
3. تعتبر جودة الأرباح هامة في مجال تقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة .
4. تعكس قيمة الشركة بمستوى جيد من الدقة .
5. تقدم جودة الأرباح مؤشراً جيداً عن المخاطر المصاحبة لأسهم الشركات.
6. توفر جودة الأرباح مستوى عال من الدقة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة .

7. تعتبر جودة الأرباح مؤشرا جيدا يعكس نية الشركة بتوزيع أرباحها ونسبة ما ستقوم به من توزيعات.

## 4-2 العوامل المؤثرة على جودة الأرباح

بحنت العديد من الادبيات في العوامل المؤثرة على جودة الأرباح التي من شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها. وقد أشارت دراسة (حمدان، 2012) لستة عوامل أساسية تؤثر في جودة الأرباح وهي حسب (De-jun , 2009) المذكوره في (حمدان، 2012):

- 1) جودة المعايير المحاسبية: حيث أن الصرامة والتشديد على الشركات لاستخدام المعايير من شأنها أن تقلل من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية أي ممارسة إدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح.

- 2) اختلاف المعايير المحاسبية: حيث أن وجود اختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح لأن الشركات التي تتبع المبادئ المحاسبة الدولية، وخاصة المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، ترفع من مستوى جودة الأرباح حسب دراسة (Verloop,2007) .

- 3) تركيبة حملة الأسهم: تزداد جودة الأرباح في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.لان ممارسات إدارة الأرباح تقل في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الأمر الذي يعزز من جودة الأرباح. (حمدان، 2012).

4) سيطرة حملة الأسهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات. وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يخفض من جودة الأرباح في هذه الشركات. (حمدان، 2012).

5) تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: كلما ازداد عدد أعضاء مجلس الإدارة ازداد التلاعب في القوائم المالية، الامر الذي يخفض من جودة الأرباح. (حمدان، 2012).

6) تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: كلما ازداد عدد اجتماعات لجنة التدقيق ازدادت جودة الأرباح. وهذا يعني أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح. (حمدان، 2012).

7) إدارة الأرباح : هي اتخاذ إجراءات مقصودة خلال تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها للخروج بمستوى معين من الأرباح ( Daivdson et al,1985 ) وقد وضحها (السرطاوي و آخرون، 2013) بأنها إحداث تحريفات متعمده في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع أو لتغيير مدلولات القوائم المالية أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق . وقد أضافوا أن بعض الشركات تقوم باقتطاع الأرباح في فترة الأرباح المرتفعة وتوزيعها في فترة الأرباح المنخفضة مما يوحي للملاك بأن الشركة مستمرة بتحقيق الربح (السرطاوي وآخرون، 2013) . كما وتظهر إدارة الأرباح عندما يستخدم المدراء أحكامهم الشخصية للتأثير على القوائم المالية لتغيير التقارير المالية إما لتضليل المساهمين عن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية (Healy & Wahlen,1999) يمكن أن تقوم الإدارة بممارسة إدارة الأرباح بعده أساليب منها:

1. قد تعتبر الإدارة بعض المعلومات غير مهمة ولا تقوم بالإفصاح عنها وتبرر ذلك بعدم أهميته ضمن الإطار المفاهيمي المحاسبي.
2. تأخير المصروفات عن طريق تدوير المصروفات بصفتها مصروفات رأسمالية وتوزيعها على السنوات اللاحقة.
3. تعجيل الاعتراف بالإيرادات طبقاً لطبيعة نشاطها فمثلاً عملية بيع تمتد على مدى أكثر من سنة يتم الاعتراف بأنها إيراد لنفس السنة.
4. إدراج مصروفات وهمية أو إيرادات وهمية أو الاعتراف بمصاريف طارئة على أنها مصاريف عادية.
5. قيام الشركة باقتناء أصل ثابت وإبرامها عقد إيجار وهمي تدفع مقابلته مصاريف إيجار ثابتة لأصل مملوك ..... وغيرها من الأساليب (السرطاوي وآخرون، 2013).



## 5-2 مقاييس جودة الأرباح

كما أسلفنا سابقا ، تختلف طرق قياس جودة الأرباح باختلاف مستخدمي القوائم المالية وذلك بسبب اختلاف أهدافهم وبالتالي اختلاف وجهات نظرهم فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح فكل منهم كان يندرس الجانب الذي يستهدفه من جوانب الأرباح مثل المستحقات ، استمرارية الأرباح، إمكانية التنبؤ بالأرباح، تمهيد الأرباح ، ملاءمتها ، توقيتها أو من ناحية التحفظ . (Li,2011)

وقد صنف ( Francis et al,2003 ) المعايير التي تقاس بها جودة الأرباح إلى صنفين: مقاييس مبنية على أساس السوق، ومقاييس مبنية على أساس المبادئ المحاسبية، أما المقاييس المبنية على أساس السوق فتتضمن :الملاءمة، والتحفظ، والسلسلة الزمنية. وهذه المعايير استخدمت على أساس العلاقة المتوقعة بين الأرباح المحاسبية والعائد السوقي أو أسعار السوق. وأما المقاييس المبنية على أساس المبادئ المحاسبية فتتضمن: جودة المستحقات، إمكانية التنبؤ، تمهيد الأرباح، والملاءمة . وهذه المعايير تقاس وتقيم باستخدام معلومات مثل التدفقات النقدية والأرباح والمستحقات .

وأضاف البعض إدارة الأرباح (أو التلاعب بالأرباح) كمقياس أيضا لجودة الأرباح (Kamarudin & Ismail,2014).

وقد صنف (Li,2011) المقاييس إلى قسمين: مقاييس مبنية على صفات الأرباح ومقاييس مبنية على إدارة الأرباح ، أما المقاييس المبنية على صفات الأرباح فهي: جودة المستحقات، استمرارية الأرباح، إمكانية التنبؤ بالأرباح، وتمهيد الأرباح. أما المقاييس المبنية على إدارة الأرباح فهي متعددة أهمها المستحقات الاختيارية (Discretionary) وغير الاختيارية (Non-

(discretionary)، ومن هنا نجد أن المقاييس تختلف باختلاف الهدف من الدراسة لأن كلاً منها يقيس جزءاً محدداً من جودة التقارير ولا يوجد مقياس يمتاز عن غيره، ولا يمكن اعتبار أحد المقاييس أفضل على غيره أو بديلاً عنه، وقد صنفت ( Detchow et al, 2010 ) مقاييس جودة الأرباح إلى ثلاثة أنواع: مقاييس مبنية على أساس المستحقات: وهي المستحقات غير الطبيعية وجودة المستحقات ، ومقاييس مبنية على أساس خصائص الإيرادات: وهي تمهيد الربح، والقدرة على التنبؤ، واستمرارية الأرباح. ومقاييس مبنية على أساس السوق . وفيما يلي توضيح لأهم مقاييس جودة الأرباح.

## 1-5-2 القياسات المبنية على خصائص الإيرادات

النماذج المبنية على خصائص الإيرادات تعمل على قياس مدى ارتباط الإيرادات بالتدفقات النقدية ومنها يتم استنباط سبب التغير في الإيرادات. وقد تم عرض ثلاثة أنواع من القياسات المبنية على خصائص الإيرادات ممثلة بتمهيد الربح، واستمرارية الربح، والقدرة على التنبؤ، كما يلي:

## 1-1-5-2 استمرارية الأرباح Persistence

وضح ( Kamarudin & Ismail,2014 ) جودة الأرباح على أنها مستوى الديمومة في الإيرادات المسجلة وإلى أي درجة يمكن استخدامها لتوقع الإيرادات المستقبلية ، أما ( Ayres,1994 ) فقد أشار إلى أن أحد جوانب جودة الأرباح يعود إلى الأداء المتكامل للأرباح أي أن الأرباح ذات الجودة العالية تعكس أرباحاً يمكن أن تكون مستدامة لفترة زمنية طويلة، وقد وضع ( Detchow & et al,2010 ) أنه من المطلوب أن تكون الأرباح مستمرة وذلك لأن الأرباح التي

يمكن بها التنبؤ بإيرادات المستقبل تعتبر ذات قيمة أكبر للمستخدمين، حيث أنها تعطي قيمة أكبر لأسهم المنشأة وبالتالي الأرباح المستمرة هي ذات جودة أعلى . وأشار ( Schipper & Vincent,2003) أنه بغض النظر عن حجم الأرباح الحالية فإن روعتها تتجسد في استمرارية الأرباح الحالية بأن تصبح جزءاً دائماً من سلسلة الأرباح المستقبلية، كما وبينت الدراسة أن استمرارية الأرباح ترتبط دائماً باستجابة أكبر من قبل المستثمرين للأرباح وذلك يدعم النظرية التي تقول بأن استمرارية الأرباح أكثر فائدة للمستخدمين عند عملية تقييم الأسهم.

كما ان المقياس المتعارف عليه لقياس استمرارية الأرباح هو من خلال قياس الارتباط التلقائي بين الأرباح فعندما يكون الارتباط التلقائي للأرباح مرتفعاً بين الفترة الماضية والفترة الحالية تعتبر الأرباح مستمرة بشكل أكبر واستخدم (Francis et al,2004) نموذج الانحدار الذاتي البسيط لقياس استمرارية الأرباح وهو :

ويمكن توضيح المعادلة بالشكل التالي:

$$X_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \varepsilon$$

حيث كلما اقتربت ( $\beta$ ) من (1) كانت الأرباح المستقبلية أكثر استمرارية .

$\alpha$  - قيمة الثابت (ألفا)

$\beta$  - الميل للمتغيرات المستقلة (بيتا)

$X_{t-1}$  - تعبر عن أرباح عن السنة السابقة قبل البنود الاستثنائية (Extra ordinary items)

$X_t$  - تعبر عن الأرباح المستقبلية

$\varepsilon$  - الخطأ العشوائي

طورت دراسة (Richardson et al., 2005) نموذجا أكثر تعقيدا لقياس جودة الأرباح حيث قسمت الأرباح إلى مكوناتها الأساسية وهما التدفق النقدي والمستحقات، وهذا ما أكده (Sloan,1996) حيث وضح أن الأرباح تقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات، و أن نسبة استمرارية التدفقات النقدية يجب أن تكون أكبر من استمرارية المستحقات، وأن له أثر مباشر على استمرارية الأرباح، ومن هنا يمكن استخدام المستحقات الكلية كمقياس للاستمرارية وبالتالي جودة الأرباح. وحسب مفهوم (Richardson et al., 2005) يتم احتساب استمرارية الأرباح من خلال القيمة المطلقة للمستحقات الكلية كالتالية :

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

TACC : (Total Accruals) القيمة المطلقة للمستحقات الكلية

$\Delta WC$  : (Change in Working Capital) التغير في رأس المال العامل

$\Delta NCO$  : (Change in Non Current Operational Assets) التغير في الأصول

التشغيلية وغير المتداولة

$\Delta FIN$  : (Change in Financial Liabilities) التغير في الالتزامات المالية (حيث أن

الالتزامات المالية = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل + الأسهم الممتازة)

كلما كانت المستحقات أكبر دل ذلك على جودة أرباح أقل وكلما قلت المستحقات دل ذلك على جودة أرباح أعلى.

## 2-1-5-2 القدرة على التنبؤ Predictability

التنبؤ: هو مفهوم قريب من مفهوم الاستمرارية فحسب (Schipper & Vincent, 2003) التنبؤ هو قدرة القوائم المالية على تحسين قدرة المستخدم للتنبؤ بالشيء موضع دراسته ، مثلا قدرة الأرباح السابقة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية . فان كان هناك تباين أو فرق واضح تقل القدرة على التنبؤ. أما (Francis et al, 2004) فقد عرف جودة الأرباح المرتفعة على أنها مجرى الأرباح الذي يمكن من خلاله توقع أو التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية بشكل أفضل، وأن القوائم المالية يجب أن تمد المستخدمين بمعلومات مفيدة لتقييم الكم، والتوقيت ، والتدفقات النقدية الداخلة التي يطمحون للوصول إليها. وينظر (Perotti & Wagenhofer, 2014) إلى التنبؤ على أنها سمة مرغوبا بها في الأرباح لأنها تزيد من دقة التوقعات للأرباح المستقبلية، ويؤكد أن السلسلة الزمنية للأرباح تتأثر بتقلبات العمليات أو التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية . ويمكن قياس التنبؤ بنفس النموذج المستخدم لقياس استمرارية الأرباح من خلال انحدار الانحدار الذاتي (Autoregressive regressions) لأرباح السنة السابقة :

$$Nli,t = b_0 + b_1 Nli,t-1 + \mu_{i,t}$$

$Nli,t$ : أرباح السنة الحالية (Net Income)

$Nli,t-1$ : أرباح السنة السابقة

$\mu_{i,t}$ : الخطأ للسنة الحالية

وقد استخدم (Dichev & Tang, 2009) التباين في الخطأ كمقياس آخر للتنبؤ بالأرباح.

أضاف (Li,2011) حول مقياس التنبؤ بالأرباح على أنه ينعكس في التباين الموجود في الأرباح فكما كانت الأرباح متقلبة أكثر زاد التباين وقلت القدرة التنبؤية أما (Francis et al,2004) فقد قاس القدرة التنبؤية من خلال الجذر التربيعي لتباين الخطأ المتوقع والمقاس في معادلة حساب استمرارية الأرباح السابقة الذكر.

### 3-1-5-2 تمهيد الأرباح Smoothness

تلتزم الشركات عادة بمعايير محاسبية مالية مبنية على أسس وطرق محددة في معالجة بنود القوائم المالية إلا أن هناك بعض المرونة المتروكة لإدارة الشركة تستطيع الشركة الاختيار فيما بينها عند معالجة الإيرادات والمصاريف والأصول والالتزامات. مما يتيح المجال أمام الإدارة لاستغلال هذه المرونة في التأثير على دخل الشركة وهو ما يطلق عليه ظاهرة تمهيد الدخل .

عرف (Acharya & Lambrecht,2011) المذكور (حمد وأبو نصار، 2013) تمهيد الدخل بأنه عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال استغلال المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية أي لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقراراً، وعلى الرغم من أن البيانات المالية التي تحتوي على معلومات ممهدة تصبح أقل موثوقية، إلا أن هذه الحسابات ليست مخالفة للإجراءات المحاسبية، وبناء عليه فإن البيانات المالية قد تضلل المستخدمين باتخاذهم قرارات مبنية على أرقام محاسبية ممهدة مما يجعل البيانات المالية محدودة الفائدة وأقل موثوقية.

معظم الأدلة تشير أنه يمكن استخدام تمهيد الأرباح كنموذج لقياس جودة الأرباح خاصة الدراسات التي قاست البيانات عبر الدول وفحصت التذبذبات في النتائج على المستوى الدولي

وليس على مستوى الشركات في تمهيد الربح (Dechow, 2010) وقد استخدمت لذلك النموذج التالي:

$$smth = (\sigma(CFO) / \sigma(EARN))$$

smth : تمهيد الربح.

$\sigma(CFO)$  : (Cash flow from Operations) الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية.

$\sigma(EARN)$  : (Earnings) الانحراف المعياري للإيرادات.

جميع المتغيرات تقسم على مجموع الأصول في بداية السنة.

ان ارتفاع النسبة يعني أن التغير في التدفقات النقدية التشغيلية أعلى من التغير في الأرباح مما يعني استخدام المستحقات لتمهيد الربح ويؤدي ذلك لانخفاض جودة الأرباح والعكس صحيح. (Li,2011).

فحص (Barth & Schipper,2008) التغير في الأرباح  $\sigma(EAR)$  ووصل إلى أن التغير في الأرباح أن كانت نسبته عالية يعني أن تمهيد الربح منخفض وبالتالي جودة أعلى محاسبيا. أما (Dechow, 1994) فبينت أن التدفقات النقدية والمستحقات من المتوقع أن يكون ارتباطهما سالباً مع الزمن وهي النتيجة الطبيعية للمحاسبة المبنية على المستحقات لأن المستحقات تسترد مع الزمن. واقترحت أنه إن كانت النتيجة تشمل ارتباط كبير سالب بين المستحقات والتدفقات النقدية، فذلك قد يعني أن المستحقات تستخدم لتمهيد التدفقات النقدية مما يعني جودة محاسبية أقل، وتبعاً لهذا التصور فإن الإدارة تقوم بخفض التدفقات النقدية عن طريق زيادة المستحقات وبالتالي زيادة الدخل، أو زيادة التدفقات النقدية عن طريق خفض المستحقات وبالتالي تخفيض

الدخل، وقد تم فحص هذه العلاقة السلبية بين التغير في المستحقات والتغير في التدفقات النقدية عن طريق معادلة العلاقة التالية:

$$\rho(\Delta TA_{i,t}, \Delta CFO_{i,t})$$

$\Delta TA_{i,t}$ : (Change in Total Accruals) التغير في المستحقات الكلية للسنة الحالية

$\Delta CFO_{i,t}$ : (Change in Cash flow from Operations) التغير في التدفقات النقدية للسنة الحالية.

وقد افترض (Barth & Schipper,2008) أن الشركات ذات الجودة العالية ستظهر لديها ارتباط سالب منخفض بين المستحقات والتدفقات النقدية عن الشركات ذات الجودة المنخفضة.

## 2-5-2 المقاييس المبنية على أساس المستحقات :

دور المستحقات هو تأخير الاعتراف أو تعديل التدفقات النقدية عبر الزمن لتعطي الأرقام المعدلة قياساً أفضل حول الشركة (Li,2011)، وتعتبر المستحقات عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط، فقد يكون هناك تبايناً بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات ( Ronen & Yarri,2008) والكثير من مقاييس الجودة تفحص كيفية تأثير هذه المستحقات على جودة الأرباح، فالمستحقات تلعب دوراً مهماً في تغيير أو تعديل التدفقات النقدية المسجلة لتحسن من شكل أداء المؤسسة على مدار عدة سنوات (Detchow& Dichev,2002). أما الأرباح فتتكون من التدفقات النقدية والمستحقات، وبما أن المستحقات اختيارية ومبنية على الحكم الشخصي فيمكن الاعتماد على التدفقات النقدية الصافية أكثر من الاعتماد على الأرباح (Detchow,1994)، وهناك



العديد من الدراسات ناقشت المستحقات وأثبتت أنها تقلل من جودة الأرباح ، خصوصا أنها مبنية على الحكم الشخصي فهي تفتح الباب لإدارة الأرباح إن كانت تستخدم لتغطية التغيير في قيمة التدفقات النقدية، أما ( Detchow & Schrand ,2004 ) فقد أضافا أن المستحقات إن استخدمت بشكل سليم فهي تخفف من تقلبات التدفقات النقدية، أي تعمل على تمهيد التقلبات في التدفقات النقدية مما يرفع جودة القرارات المبنية على الأرباح.

فيما يلي سيتم عرض ثلاثة من أنواع المقاييس المبنية على المستحقات وهي المستحقات غير الاعتيادية وجودة المستحقات، والمستحقات الكلية.

## 1-2-5-2 Abnormal Accruals: المستحقات غير الاعتيادية:

إن الفكرة من قياس المستحقات غير الاعتيادية مبنية على أن أساسيات المحاسبة مثل الأصول الثابتة والإيرادات هي من يحدد إن كانت هذه المستحقات اعتيادية ولم يتم التلاعب فيها والهدف من نماذج القياسات المستخدمة للمستحقات مقسومة إلى قسمين: المستحقات العادية غير الاختيارية، والمرتبطة بالعملية الربحية الأساسية في الشركة، و المستحقات غير العادية والاختيارية، التي تتبع من أخطاء محاسبية مقصودة أو غير مقصودة. فان كان مستوى المستحقات مرتفعاً وغير مترابط مع عملية الأرباح الأساسية في الشركة يعني ذلك أن الشركة تدير الأرباح أو تتلاعب بها. وقد كان أول من وضع نموذجاً للمستحقات الاختيارية مبنية على أساسيات المحاسبة هو نموذج جونز 1991 (Kang,1999) وفيه طور إطار عمل على أن الاستحقاقات العادية مبنية على الممتلكات والآلات والمعدات والعائدات وإن كان هناك كميات كبيرة من المستحقات غير مرتبطة بهذه الأساسيات فهذا يعني إدارة للأرباح وبالتالي جودة أرباح أقل ونص المعادلة المستخدمة في نموذج جونز :

$$Ta_{it} / A_{it-1} = NI_{it} - CFO_{it} \dots\dots\dots(1)$$

$Ta_{it}$ : المستحقات الكلية وهو الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية وبين صافي التدفق

النقدي من الأنشطة التشغيلية من واقع قائمة التغير في المركز المالي

$A_{it-1}$ : مجموع الأصول للسنة السابقة

$NI_{it}$ : صافي الدخل

$CFO_{it}$ : صافي التدفق النقدي من الربح الأنشطة التشغيلية

$$NDA_{i,t} = b_0 1/ A_{i,t-1} + b_1 (\Delta Rev_{i,t} - \Delta REC_{it}) + b_2 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \mu_{i,t} \quad (2)$$

$NDA_{i,t}$ : المستحقات غير الاختيارية للسنة الحالية .

$1/ A_{i,t-1}$ : 1/ مجموع (Assets) أصول السنة السابقة

$\Delta Rev_{i,t}$ : (Change in Revenue) التغير في الإيرادات السنة الحالية

$\Delta REC_{it}$  (Change in Receivables) التغير في صافي حسابات المدينون

$PPE_{i,t}$ : (Property and Equipments) مجموع الممتلكات والآلات والمعدات القابلة

للاهلاك للسنة الحالية

$\mu_{i,t}$ : الخطأ للسنة الحالية

جميع المتغيرات تقسم على مجموع أصول السنة

$$DA_{it} = Ta_{it} / A_{it-1} - NDA_{it} \dots\dots\dots(3)$$

DA<sub>it</sub>: الاستحقاقات الاختيارية

Ta<sub>IT</sub>: المستحقات الكلية وهو الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية وبين صافي التدفق

النقدي من الأنشطة التشغيلية من واقع قائمة التغير في المركز المالي

A<sub>it-1</sub>: مجموع الأصول للسنة السابقة

NDA<sub>i,t</sub>: المستحقات غير الاختيارية للسنة الحالية .

والخطأ يقاس كما يلي

$$\mu_{i,t} = NDA_{i,t} - (\hat{b}_0 1/A_{i,t} + \hat{b}_1 \Delta Rev_{i,t} - \Delta REC_{it} + \hat{b}_2 \Delta PPE_{i,t})$$

$\mu_{i,t}$  : الخطأ للسنة الحالية.

NDA<sub>i,t</sub>: المستحقات غير الاختيارية للسنة الحالية .

$1/A_{i,t}$  : متممة 1/مجموع (Assets) أصول السنة.

$\Delta Rev_{i,t}$  : متممة التغير في الإيرادات (Change in Revenue).

$\Delta REC_{it}$  (Change in Receivables) متممة التغير في صافي حسابات المدينون

$\Delta PPE_{i,t}$  (Property and Equipments) متممة مجموع في الممتلكات والآلات والمعدات.

جميع المتغيرات تقسم على متوسط أصول السنة

وهذا المقياس يمثل مستوى المستحقات التقديرية . (Kang,1999)

وقد قامت ( Detchow et al, 1995 ) بفحص إمكانية إثبات إدارة الأرباح باستخدام النموذج السابق، وانتقدته بأنه يفترض بأن الإيرادات كانت غير اختيارية، أي أن المدراء يمكنهم وبسهولة تسريع العائدات قبل نهاية السنة المالية، وهذه العملية سوف تؤدي إلى زيادة في الأرباح والمستحقات والمدينون أيضا . فالمستحقات المرتبطة بإدارة الأرباح ( والتي قامت بتقدير العائدات) تصنف كمستحقات غير اختيارية في نموذج جونز ، مما يؤدي إلى انحياز في النتائج إلى الصفر وبالتالي الشركات التي تقوم بتقدير الإيرادات لن يستطيع نموذج جونز التقاطها. وعلى أثر هذا الانتقاد قامت Detchow بتعديل النموذج لالتقاط العائدات المقدرة أيضا عن طريق إضافة المدينون عند حساب المستحقات غير الاختيارية. وخرجت بالنموذج التالي والذي يمكن به استخراج المستحقات الكلية للشركات وأسمته نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995) كما يلي :

$$TA_{i,t} = b_0 1/A_{i,t-1} + b_1 \Delta Rev_{i,t} - \Delta Rec_{i,t} + b_2 PPE_{i,t} + \mu_{i,t}$$

$TA_{i,t}$  : (Total Accruals) المستحقات الكلية للسنة الحالية.

$1/A_{i,t-1}$  : 1 / مجموع أصول (Assets) السنة السابقة.

$\Delta Rev_{i,t}$  : (Change In Revenue) التغير في الإيرادات للسنة الحالي.

$\Delta Rec_{i,t}$  : (Change in Receivables) التغير في المدينون.

$PPE_{i,t}$  : (Property and Equipments) مجموع الممتلكات والآلات والمعدات.

$\mu_{i,t}$  : الخطأ للسنة الحالية.

جميع المتغيرات تقسم على مجموع الأصول للسنة

ويمثل الخطأ من الانحدار السابق المستحقات الاختيارية المتوقعة

## 2-2-5-2 جودة المستحقات

وضعت (Dechow & Dichev 2002) أول نموذجاً لقياس جودة الأرباح باستخدام جودة المستحقات عام 2002 ويعتمد النموذج على أن المستحقات تحرك بعض الأرقام المقررة في التدفقات النقدية لفترة من الزمن، وبما أن المستحقات مبنية على تقديرات معينة فإن التقديرات غير السليمة للمستحقات والإيرادات سيتم تعديلها في المستقبل، ونتيجة لذلك فإن أخطاء التقديرات تقلل من الفائدة المتحققة من عملية المستحقات. وقد وضعت مقياساً تجريبياً لجودة المستحقات يقوم هذا المقياس بتعيين مستحقات رأس المال العامل الموجودة في التدفقات النقدية، فإن كان هذا التطابق ضعيفاً يعني جودة مستحقات ضعيفة، وهذا النموذج يقيس التغير في رأس المال العامل لسنة سابقة وللسنة الحالية والسنة القادمة :

$$\Delta WC_{i,t} = b_0 + b_1CFO_{i,t-1} + b_2CFO_{i,t} + b_3CFO_{i,t+1} + \mu_{i,t}$$

$\Delta WC_{i,t}$  : التغير في رأس المال العامل للسنة.

$CFO_{i,t-1}$  : (Cash Flow form Operations) التدفقات النقدية التشغيلية لسنة سابقة.

$CFO_{i,t}$  : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية.

$CFO_{i,t+1}$  : التدفقات النقدية التشغيلية للسنة التالية.

$\mu_{i,t}$  : الخطأ للسنة الحالية

جميع المتغيرات تقسم على متوسط الأصول

والخطأ هنا يشير إلى أي مدى أثرت المستحقات على التدفقات النقدية، ويستخدم هنا الانحراف المعياري لقياس جودة المستحقات . فان كان التباين مرتفعاً يعني ذلك أن الأرباح غير ثابتة وان جودة المستحقات منخفضة ( Dechow & Dechow, 2002).

## 2-5-2-3 نموذج المستحقات الكلية :

المقياس الأكثر شيوعاً في قياس جودة الأرباح، وهو استخدام نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) في استخراج وتقدير المستحقات الكلية، وذلك بالاستناد إلى مفهوم (Richardson et al., 2005) والقاضي إلى أنه كلما كانت المستحقات الكلية منخفضة كلما كانت جودة الأرباح مرتفعة وكلما كانت المستحقات الكلية مرتفعة كلما كانت جودة الأرباح منخفضة، وعليه تم استخراج المستحقات الكلية بموجب المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = (\Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta CASH_{i,t}) + (\Delta STDEB_{i,t} - DEPN_{i,t})$$

حيث:

$$\Delta CA_{i,t} = \text{(Change in Current Assets)} = \text{التغير في الأصول المتداولة للشركة } i \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta CL_{i,t} = \text{(Change in Current Liabilities)} = \text{التغير في الالتزامات المتداولة للشركة } i \text{ في}$$

السنة t.

$$\Delta CASH_{i,t} = \text{(Change in Cash)} = \text{التغير في النقدية للشركة } i \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta STDEB_{i,t} = \text{(Change in Short-Term Debt)} = \text{التغير في الديون قصيرة الأجل للشركة } i$$

في السنة t.

$(\text{Depreciation and Amortization expense}) = \text{DEPN}_{i,t}$  مخصصات الاستهلاك

والإطفاء للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

بعد استخراج المستحقات الكلية يتم قسمتها على متوسط صافي الأصول الكلية للشركة  $i$  للسنة  $t$  (مجموع الأصول لسنة سابقة والسنة الحالية مقسوم على 2)، والنتيجة من هذه المعادلة هو مقياس جودة الأرباح وهو على علاقة عكسية معها، فكلما كان المعامل منخفضا كلما دل ذلك على مستوى جودة أرباح عالية والعكس صحيح.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة مقياس المستحقات الكلية لقياس جودة الأرباح نظرا لأهمية المستحقات في كل مقياس من المقاييس سابقة الذكر.

## 6-2 سوق الأوراق المالية (البورصة )

تتمتع البورصات والأسواق المالية بأهمية كبرى كونها أحد أهم وسائل التمويل نسبة لما تقوم به من حشد للمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل من البورصة مكوناً نشطاً ومهماً من مكونات الاقتصاد في أي دولة.

### أهمية البورصة :

هي جزء مهم ومؤثر على مستوى الاقتصاد الوطني كونها :

1. ملتقى لتجميع المدخرات وضخها للاستثمار وتأمين السيولة لتبادل الأسهم السندات

المطروحة.

2. مؤشر لاقتصاد البلد فبناء على مؤشرات حركة الأسهم يمكن أن يعطي إشارة قوية عن

الوضع الاقتصادي الوطني.

3. وسيلة لزيادة الثروة وتوفير فرص العمل : فهي مجال مفتوح للعمل وزيادة الاستثمار

وتحسين الدخل.

4. وسيلة لتمويل الشركات دون الحاجة للاقتراض من البنوك عن طريق طرح السندات

والاكتتابات الجديدة (صالح، 2014).



سيتم من خلال هذه الدراسة العمل على مقارنة جودة الأرباح بين شركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة فلسطين وبين جودة الأرباح للشركات قطاع الصناعة المدرجة في بورصة عمان.

وسيتناول الجزء التالي كل من :

أولا : بورصة فلسطين

ثانيا : بورصة عمان

## 1-6-2 بورصة فلسطين:

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في 18 شباط من العام 1997. وفي مطلع شباط من العام 2010 كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول 2010 أعلنت السوق عن هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية متخذة من "فلسطين الفرص" شعاراً لها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004. وتوسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

في العام 2009 وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ33 عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية.

بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 شركة كما بتاريخ 2014 بقيمة سوقية تجاوزت 3,187 مليون دولار موزعة على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى 8 شركات. ([www.pex.ps](http://www.pex.ps))

## أهم المحطات:

تأسست سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية عام 1995 وقد كانت أول جلسة تداول لها عام 1997. في عام 2005 حقق مؤشر القدس نمواً بنسبة 306% مسجلاً أعلى قيمة بين أسواق العالم كما أنه تم إطلاق برنامج التوعية الاستثمارية وحملة التداول عبر الانترنت بين عامي 2006-2007. أما في عام 2009 وفي تصنيف عالمي، البورصة الفلسطينية تحتل المركز الثاني عربياً في توفير الحماية للمستثمرين. العام 2013 كان عاماً مميزاً بالنسبة لبورصة فلسطين فقد تميز بما يلي :

- إطلاق مؤشر خاص بفلسطين ضمن مؤشرات ستاندرد آند بورز ومورغان ستانلي.
  - أعلى قيمة تداول في جلسة واحدة 48 مليون دولار أميركي.
  - تنفيذ التسوية النقدية ذاتياً بعد الانضمام إلى نظام المدفوعات الوطني "براق".
- وفي العام 2014 تم إضافة فلسطين ضمن "لائحة المراقبة" لمؤشرات FTSE كما تم إدراج أول سندات قرض في تاريخ البورصة. ([www.pex.ps](http://www.pex.ps))

## حول بورصة فلسطين

تم عقد أول جلسة تداول في البورصة في 18/02/1997. وتعتمد بورصة فلسطين منذ انطلاقتها على أنظمة التداول والإيداع والتسوية الإلكترونية، حيث تعتبر البورصة الأولى في المنطقة التي اعتمدت أتمتة جميع عملياتها المتعلقة بالتداول والإيداع والتسوية، وتعتمد البورصة حالياً نظام "Horizon" المزود من قبل شركة "OMX" كنظام تداول لها، كما تعتمد نظام "SMARTS" كنظام رقابة على التداول. ([www.pex.ps](http://www.pex.ps))

تقوم هيئة سوق رأس المال بالإشراف على بورصة فلسطين وقد تم إنشاء هذه الهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء عام 2005 وتهدف هذه الهيئة إلى الإشراف على كل من سوق الأوراق المالية (البورصة لاحقاً) بما يكفل سلامة التعامل وشركات التأمين وشركات التأجير التمويلي وغيرها كما أنها تقوم بتنظيم النشاطات والرقابة والإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية ، تنظيم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي ومتابعة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يضمن سلامة عملها، (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2014).

#### نبذة عن التداول في بورصة فلسطين:

ارتفع حجم التداول من 25 مليون دولار عام 1997 إلى ما يقارب 200 مليون دولار عام 2000 ثم انخفض إلى أقل من 50 مليون دولار عام 2002 قبل أن يرتفع إلى ما يزيد على 2 مليار دولار عام 2005. ويعكس الانخفاض في حجم التداول خلال الأعوام (2001-2003) التداعيات السياسية والأمنية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وإعادة احتلال المدن الفلسطينية من قوات الاحتلال الإسرائيلية في عام 2002، وما صاحب ذلك من حالة عدم تيقن سياسي واقتصادي كبير أثرا وبشكل سلبي على أداء السوق المالي ، وعاد حجم التداول للتراجع خلال الأعوام 2006 حيث بلغ حجم التداول مليار دولار منها 38 مليون يخص القطاع الصناعي وعدد الأسهم ما يقارب 223 مليون سهم ما يخص القطاع الصناعي منها حوالي 8 مليون سهم (دليل الشركات المساهمة العامة ، 2006).

خلال العام 2014 تم تداول 181.5 مليون سهم في بورصة فلسطين وبقيمة إجمالية بلغت 353.9 مليون دولار أمريكي . وبالنسبة للتوزيع القطاعي، كان قطاع الخدمات الأكثر تداولاً من حيث القيمة (33.7% من القيمة الإجمالية و16.8% من حجم التداول)، يليه قطاع الخدمات المصرفية والمالية (31.5% من القيمة الإجمالية و36.7% من حجم التداول)، وقطاع الإستثمار (30.9% من القيمة الإجمالية و40.3% من حجم التداول). (دليل الشركات المساهمة العامة، 2014).

أهم الأحداث التي أثرت على أداء بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة 2006-2014

1. الأحداث السياسية : الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها فلسطين، ما بعد الانتفاضة وأحداث غزة ، وانعكاسها السلبي على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وبورصة فلسطين بشكل خاص.
2. المنافسة الشديدة التي تواجه البورصة الفلسطينية من البورصات العربية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى انتقال العديد من المستثمرين المحليين إلى الاستثمار في الفرص المتاحة التي توفرها تلك الأسواق. (هيئة سوق رأس المال، 2015)
3. العجز في الموازنة والاعتماد على المساعدات الخارجية يؤدي إلى عدم استقرار في بورصة فلسطين ونموها كما أنها تحد من جاذبية البورصة للاستثمارات الخارجية. (مجلة سوق المال الفلسطيني، 2010)

## 2-6-2 بورصة عمان:

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن والتداول بأسهم هذه الشركات منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية، فقد بدأ الجمهور الأردني الاكتتاب بالأسهم والتعامل بها منذ أوائل الثلاثينات، حيث تم تأسيس البنك العربي عام 1930 كأول شركة مساهمة عامة في الأردن وشركة التبغ والسجائر الأردنية عام 1931 وشركة الكهرباء الأردنية عام 1938 وشركة مصانع الأسمنت الأردنية عام 1951. كما تم إصدار إسناد القرض لأول مرة في الأردن في أوائل الستينات. ([www.ase.com.jo](http://www.ase.com.jo))

نتيجة لذلك فقد ظهرت في الأردن سوق غير منظمة لتداول الأوراق المالية وذلك من خلال مكاتب غير متخصصة مما دعا الحكومة إلى التفكير جدياً بإنشاء سوق لتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، وكذلك حماية صغار المدخرين وذلك من خلال إيجاد آلية لتحديد السعر العادل للورقة المالية بناءً على قوى العرض والطلب، وقد دعت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لإنشاء مثل هذا السوق حيث بدأت الجهات المختلفة وبدعم من الحكومة بالتحضير لإنشاء سوق منظم للأوراق المالية، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 1975 و 1976 وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation IFC المنبثقة عن البنك الدولي بإجراء دراسات مكثفة تبين منها بأن حجم الاقتصاد الوطني ومساهمة القطاع الخاص فيه من خلال الشركات المساهمة العامة وتوزيع مساهمته فيها على عدد كبير من المستثمرين يبرر إنشاء هذه المؤسسة، إذ من المتوقع منها أن تضيف إلى السوق المالي الأردني أعمالاً تقتضى التطور الاقتصادي تغطيتها وتلبيتها دعماً له وبعثاً لمزيد من النشاط الاقتصادي، وكثمرة لهذه الجهود فقد صدر القانون المؤقت رقم (31) لسنة

1976، الذي تم بموجبه تأسيس ما كان يعرف بسوق عمان المالي Amman Financial Market AFM . وتم تشكيل لجنة لإدارة سوق عمان المالي بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 1977/3/16، وبأشرت اللجنة مهمتها منذ ذلك التاريخ. كما باشر السوق أعماله بتاريخ 1978/1/1. (www.ase.com.jo)

كان قانون سوق عمان المالي قد حدد أهداف السوق آنذاك بتنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وبما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين، بالإضافة إلى توفير البيانات والإحصائيات اللازمة لتحقيق أهداف السوق.

منذ إنشاء السوق أوكل إليه القيام بدورين أساسيين، وهما: دور الهيئة المنظمة لسوق رأس المال أو ما يعرف بـ Securities and Exchange Commission SEC ، وكذلك القيام بدور البورصة التقليدية للأوراق المالية Stock Exchange . (www.ase.com.jo)

## حول بورصة عمان

تولت بورصة عمان اعتباراً من 1999/3/11 مهامها كمؤسسة أهلية مستقلة إدارياً ومالياً ولا تهدف الى الربح وكجهة وحيدة مصرح لها مزاوله العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية وذلك استناداً إلى أحكام قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997. ثم صدر قانون الأوراق المالية الجديد رقم (76) لسنة 2002 والذي سمح بإنشاء أكثر من سوق لتداول الأوراق المالية في المملكة.

لقد جاء إصدار قانون الأوراق المالية لعام 1997 المالية في الأردن بهدف إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني واستكمال البنية التحتية لسوق الأوراق المالية ليواكب الأسواق المالية الدولية. (www.ase.com.jo)

بورصة عمان تلتزم بتوفير العدالة والشفافية والسيولة، حيث تسعى البورصة إلى توفير بيئة سليمة وصحية لتداول الأوراق المالية وترسيخ أسس التداول السليم والعاقل وحماية المتعاملين في سوق رأس المال، وللقيام بذلك قامت بورصة عمان بتطبيق أنظمة وتعليمات تتسجم مع المعايير العالمية. كما تقوم بورصة عمان كذلك بتوفير أنظمة إلكترونية ووسائل ربط وقاعات مجهزة بالأدوات والوسائل التقنية الحديثة، ومراقبة عمليات التداول في السوق والتنسيق مع الهيئة في متابعة تلك العمليات. كما قامت بوضع معايير للسلوك المهني لضمان التزام أعضائها بمبادئ التداول العادل والسليم، كما تحرص على ضرورة النشر الفوري والصحيح للمعلومات لجميع المهتمين بنفس الوقت. كما تقوم بورصة عمان كذلك بإقامة علاقات تعاون مع البورصات العالمية وإبرام اتفاقيات معها، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية، حيث تمثل عضو فاعل في إتحاد البورصات العربية وإتحاد البورصات الأوروبية والإتحاد الدولي للبورصات. (www.ase.com.jo)

تقوم هيئة الأوراق المالية بالإشراف على بورصة عمان وتهدف هذه الهيئة إلى مراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات التي تخضع لرقابتها وهي البورصة ومركز الإيداع ومعتمدي المهن المالية كما تهدف الهيئة إلى تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين



تتمتع هيئة الأوراق المالية باستقلال مالي وإداري وترتبط برئيس الوزراء ، مما يعزز من دورها المستقبلي ويمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية على سوق رأس المال بكفاءة عالية .  
(www.ase.com.jo)

### نبذة عن التداول

قطع السوق منذ إنشائه وحتى تأسيس بورصة عمان شوطاً طويلاً ومراحلاً، فقد ارتفع حجم التداول في السوق الثانوية من (9.7) مليون دينار عام 1978، ليصل إلى (2.3) مليار دينار في عام 2014 ، كما تجاوزت القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها الحالية حوالي (18) مليار دينار مقارنة مع حوالي (286) مليون دينار في نهاية عام 1978. كما ارتفع عدد الشركات المدرجة من (66) شركة لعام 1978 إلى (236) شركة في عام 2014.

عام 2006 فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان 227 شركات منها 79 شركة في القطاع الصناعي وبلغ حجم التداول في بورصة عمان حوالي 14 مليار دينار منها مليار ونصف ما حققه القطاع الصناعي وقد بلغ عدد الأسهم المتداولة ما يقارب 4.1 مليار سهم منها ما يقارب 390 مليون سهم للقطاع الصناعي

استطاعت بورصة عمان أن تحقق أداءً إيجابياً خلال العام 2014 وذلك بالرغم من الظروف السياسية المحيطة بالأردن في المنطقة العربية واستمرار التوتر السياسي في بعض دول المنطقة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للمملكة بحسب ما هو مذكور في الموقع الإلكتروني للبورصة ، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة إلى (2165.5) نقطة بنهاية العام 2014 مقارنة مع (2065.8) نقطة بنهاية العام الماضي أي بارتفاع بلغت نسبته (4.82%). في حين انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية العام 2014 بشكل طفيف

إلى (18.1) مليار دينار أي بانخفاض بلغت نسبته (0.8%) مقارنةً مع إغلاق العام الماضي 2013 مُشكِّلةً بذلك ما نسبته (75.8%) من الناتج المحلي الإجمالي. (www.ase.com.jo)

وعلى الرغم من التحسن في الرقم القياسي العام للبورصة إلا أن مؤشرات التداول الأخرى شهدت تراجعاً في أدائها خلال العام 2014، حيث بلغ حجم التداول خلال العام 2014 حوالي (2.3) مليار دينار مقارنة مع (3.0) مليار دينار للعام 2013، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2014 حوالي (2.3) مليار سهم نفذت من خلال (956) ألف عقد مقارنة مع (2.7) مليار سهم تم تداولها خلال العام 2013 نفذت من خلال (1074) ألف عقد. ومن الجدير بالذكر بأن شهر كانون الثاني من العام 2014 قد شهد تحسناً في أحجام التداول في البورصة حيث بلغ المعدل اليومي لحجم التداول حوالي (12.3) مليون دينار مقارنة مع (10.5) مليون دينار لنفس الشهر من العام 2013.

بالنسبة لأداء الشركات المساهمة العامة للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، فقد أظهرت البيانات المالية للشركات التي زودت البورصة ببياناتها والبالغ عددها 218 شركة بأن الأرباح قبل الضريبة لهذه الشركات قد ارتفعت الى حوالي (1.2) مليار دينار للفترة (كانون الثاني - أيلول) من العام 2014 مقارنة مع (1.1) مليار دينار لنفس الفترة من العام 2013 وبارتفاع بلغت نسبته (7.9%). (www.ase.com.jo)

بالنسبة للاستثمارات غير الأردنية ببورصة عمان التي تتوزع على أكثر من 100 جنسية حول العالم، فقد أظهرت الإحصائيات بأن قيمة الأسهم المشتراة من المستثمرين غير الأردنيين خلال الفترة (كانون الثاني - تشرين الثاني) من العام 2014 قد بلغت (318.2) مليون دينار

مُشكِّلةً ما نسبته (16%) من حجم التداول الكلي؛ في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة (344) مليون دينار. وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني قد انخفض بمقدار (25.8) مليون دينار مقارنةً مع ارتفاع قيمته (135) مليون دينار لنفس الفترة من العام 2013. وعليه تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تشرين الثاني 2014 حوالي (48.9%) من إجمالي القيمة السوقية حيث شكلت مساهمة العرب منهم ما نسبته (36.2%)، في حين شكلت مساهمة غير العرب ما نسبته (12.7%) من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. ([www.ase.com.jo](http://www.ase.com.jo))

أهم الأحداث التي أثرت على بورصة عمان خلال فترة 2006-2014

1. الأزمة المالية العالمية 2007-2008 : إن بورصة عمان تعكس صورة أوضاع الاقتصاد الوطني من خلال أداء الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. والأزمة المالية العالمية أثرت على الاقتصاد المحلي وأثرت على أداء بورصة عمان كما أثرت على الاقتصاد الأردني ككل من حيث انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات الأجنبية في البلاد وانخفاض إيرادات الخزينة كما تأثرت الصادرات وزادت نسبة البطالة.(المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني ، 2010)

2. الأحداث السياسية والاقتصادية في الأسواق العربية والإقليمية المحيطة : إن بورصة عمان تأثرت كغيرها من الأسواق المالية العربية والإقليمية بالأحداث في جمهورية مصر العربية ، والعراق ، حيث يأتي هذا التأثير بالدرجة الأولى في ضوء طبيعة الأسواق المالية وحساسيتها الكبيرة للأحداث السياسية والاقتصادية كونها تعكس، من خلال آلية استكشاف الأسعار،

التأثيرات الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركات المدرجة. بالإضافة إلى

حالة الذعر التي تصيب المستثمرين بسبب الأحداث. (الجنيني، 2011)

3. أثبتت دراسة (يوسف، 2008) وجود علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الفائدة على عائد

الأسهم في بورصة عمان.

## 3-6-2 مقارنة بين بورصة فلسطين وبورصة عمان :

### بورصة فلسطين :

بدأت بورصة فلسطين أعمالها عام 1997 بإدراج 19 شركة وكان حجم التداول حوالي 25 مليون دولار ، بينما ازداد عدد الشركات عام 2006 إلى 33 شركة منها 11 شركة في القطاع الصناعي و بلغ حجم التداول حوالي مليار دولار . وفي عام 2014 بلغ حجم التداول 353 مليون دولار وعدد الشركات المدرجة 48 شركة ، 8 منها في القطاع المالي والبنكي ، 12 في القطاع الصناعي 12 في قطاع الخدمات و 9 شركات استثمارية و 7 شركات تأمين.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني متميزا بالمقارنة مع اقتصاد الأردن فهو بلد يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيود على الحركة التجارية وحركة الأفراد فيه ، كما أن غياب العملة الفلسطينية واستخدام ثلاث عملات مختلفة ( الشيكل ، الدولار ، والدينار الأردني ) في التجارة والمعاملات البنكية أيضا يجعل من الاقتصاد الفلسطيني استثنائيا.

### بورصة عمان :

بدأ سوق عمان المالي أعماله في عام 1978 بإدراج 66 شركة، بما قيمته 9.7 مليار دينار أردني، و في عام 1999 انطلق الاسم الجديد للسوق حيث سميت بورصة عمان ، في عام 2006 بلغ عدد الشركات المدرجة 227 منها 79 في القطاع الصناعي وقد بلغ حجم التداول حوالي 14 مليار دينار أما في عام 2014 بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان 236 شركة وبلغ حجم التداول 2.3 مليار دينار أردني .

وجود العديد من الشركات الأردنية خاصة في قطاع البنوك في فلسطين هو مفتاح يحدد العلاقة الاقتصادية بين البلدين في عام 2013 بلغ عدد البنوك في فلسطين 17 منها 8 أردنية الأصل وهذا يمثل حصة سوقية كبيرة من الناحية الإيداعات والتسهيلات الائتمانية ، في نهاية 2013 حوالي 52.3% من إجمالي أصول البنوك التي تعمل في فلسطين كانت أصول لبنوك أردنية، كما أن الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن يتأثر بالدينار الأردني كونه احد ثلاث عملات مستخدمة في فلسطين.(سلطة النقد الفلسطينية،2014).

جدول رقم ( 1 )

جدول مقارنة بين بورصة فلسطين وبورصة عمان ككل ويشكل خاص القطاع الصناعي ونسبة

تمثيل القطاع الصناعي للمجموع الكلي للبورصة

نسبة الصناعي عمان	نسبة الصناعي فلسطين	الصناعي عمان	الصناعي فلسطين	الكلي بورصة عمان	الكلي بورصة فلسطين	
0.35	0.33	79	11	227	33	عدد الشركات عام <b>2006</b>
0.27	0.25	64	12	236	48	عدد الشركات عام <b>2014</b>
0.11	0.036	JD 1552121923	USD 38047735	JD 14209900000	USD 1067367951	حجم التداول عام <b>2006</b>
0.17	0.027	JD 376803820	USD 9509195	JD 2263400000	USD 353917125	حجم التداول عام <b>2014</b>
0.16	0.037	670572110	8303794	4104300000	222689351	عدد الأسهم عام <b>2006</b>
0.17	0.022	387322576	4079238	2321800000	181545154	عدد الاسهم عام <b>2014</b>

يمثل هذا الجدول نسبة قطاع الصناعة في فلسطين والأردن إلى حجم البورصة الكلي

ويلاحظ منه أن قطاع الصناعة يمثل نسبة متقاربة في كلا البورصتين تتراوح بين حوالي 33%

في بورصة فلسطين إلى 35% في بورصة عمان عام 2006 . وقد تددت هذه النسبة لتصبح 25% في بورصة فلسطين و 27% في بورصة عمان عام 2014، إلا أن حجم التداول في وعدد الأسهم المتداولة في القطاع الصناعي في الأردن أكبر من حجم التداول في القطاع الصناعي الفلسطيني حيث يمثل نسبة ما تتراوح بين 11% إلى 17% بينما قطاع الصناعة في فلسطين يمثل نسبة تتراوح ما بين 2% إلى 3.7% وهي نسبة متدنية جدا بالنسبة للأردن.



## الفصل الثاني

### المبحث الثاني : الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جودة الأرباح ومقاييسها والأسواق المالية سواء كانت هذه الدراسات عربية أو أجنبية وسنستعرض أهم الدراسات التي تناولت هذه المواضيع.

#### 1-3 الدراسات العربية

##### دراسة (السويطي، 2015) بعنوان: العلاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح

هدفت الدراسة إلى تقصي مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح و بين سياسة توزيع الأرباح للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بين الأعوام 2006 و2013، حيث بلغت عينة الدراسة 20 شركة مساهمة وعدد المشاهدات 160 مشاهدة وتم استخدام نموذج الانحدار المتعددة لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح، وقد اعتمد الباحث نموذج المستحقات الكلية لحساب جودة الأرباح، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين جودة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح وهذا يعني أن توزيعات الأرباح مؤشر على جودة الأرباح كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين توزيعات أرباح بأحجام صغيرة وبين جودة الأرباح بينما كانت العلاقة طردية بين توزيعات أرباح كبيرة وبين جودة الأرباح .

##### دراسة (زلوم، 2015) بعنوان: نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ

باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها

هدفت الدراسة إلى بناء واقتراح نموذج كمي لقياس استخدام المعلومات المحاسبية التي تنشره الشركات المساهمة العامة الأردنية كوسيلة للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها وقد بنيت الدراسة على سؤال واحد وهو : ما النموذج الكمي الذي يساعد بالتنبؤ بجودة الأرباح؟ . أجريت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان مكون من 49 شركة صناعية و23 شركة خدمات، حيث بلغ مجموع عينة الدراسة 72 شركة بين عامي (2002-2012) ثم تم تقسيم الشركات إلى مجموعات مختلفة وفقا لجودتها باستخدام أسلوب التحليل العنقودي (جودة أرباح مرتفعة، جودة أرباح متوسطة، جودة أرباح مشكوك فيها)، ثم تم حساب احتمالات انتماء الشركة إلى هذه المجموعات باستخدام التحليل اللوجستي متعدد الاستجابات وتحديد الجودة الأكثر احتمالا تمهيدا لتحقيق الهدف من الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى بناء نموذج لاحتمال لاحتساب احتمالات درجة جودة الأرباح المختلفة.

#### دراسة (نور والعاودة ،2015) بعنوان: إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية .

هدفت الدراسة لاختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح ، ولمعرفة مدى تأثير ممارسة إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. يتكون مجتمع الدراسة من 72 شركة في نهاية عام 2012، أما عينة الدراسة مكونة من 20 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة بين 2005-2012 تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية .

استخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح بالإضافة لثلاثة متغيرات ضابطة هي: حجم الشركة، ونسبة المديونية، ومعدل العائد على الأصول. وقد طورت هذه الدراسة نمودجا قياسيا يقوم باختبار اثر ممارسة وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح بالاعتماد على نموذجي (ريتشاردسون 2005 وحمدان 2012).

وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية الأردنية ذات جودة منخفضة بشكل عام، كما أظهرت النتائج ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح. أما نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود اثر سالب ومهم إحصائيا لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب وذو أهمية إحصائية على جودة الأرباح.

**دراسة (خميس و ابو نصار ، 2013) بعنوان: اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، واختبار اثر حجم الشركة ونوع القطاع على عملية تمهيد الدخل، وبنيت على ثلاث فرضيات، أولاً: العلاقة بين الشركات الصناعية والشركات الخدمية فيما يتعلق بسلوك تمهيد الدخل، ثانياً: العلاقة بين حجم الشركات الممهدة للدخل وحجم الشركات غير الممهدة للدخل، وثالثاً: العلاقة بين سلوك تمهيد الدخل والعوائد السوقية غير العادية للشركات. أجريت الدراسة على عينة مكونة من 70 شركة مدرجة في بورصة عمان تتمثل في 44 شركة صناعية و 26 شركة خدمية للفترة ما بين (1996-2005) ، وقد استخدمت الدراسة أسلوب ايكل (1981) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل، كما تم استخدام أربعة مقاييس للدخل، هي: مجمل الربح، والربح التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل. كما استخدمت مقاييس للحجم، بالإضافة إلى استخدام عدة أساليب إحصائية مثل: تحليل الانحدار المتعدد واختبار بيرسون وغيرها. وقد ظهرت نتيجة الدراسة، أن بعض الشركات الأردنية تمارس تمهيد الدخل، حيث ظهر ذلك في جميع مقاييس الدخل الأربعة، وتبين انه لا توجد فروق بين الشركات الخدمية

والصناعية في سلوك تمهيد الدخل، وانه لا توجد فروق بين حجم الشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة للدخل باستخدام مقاييس الحجم الثلاثة، وبين أن هناك اثر ذا دلالة إحصائية لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية.

## دراسة (حمدان 2012) بعنوان: العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية

هدفت الدراسة إلى بحث الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وإن كانت بمستوى مقبول من الجودة، ودراسة العوامل المؤثر في جودة تلك الأرباح، وقد ساهمت هذه الدراسة في تحسين القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف التي تعتمد على تلك الأرباح لاتخاذ قراراتها المختلفة، والاهتمام بالعوامل التي تؤثر على جودة الأرباح، وقد شملت عينة الدراسة 50 شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والتي حققت شروط الدراسة في الفترة ما بين 2004-2009، وقد استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي ونموذجي ريتشاردسون وجونز لتحليل البيانات والوصول للنتائج التالية: أولاً أن نسبة مرتفعة من الشركات الصناعية الأردنية تتميز أرباحها بالجودة العالية ثانياً: تبين في الدراسة أن هناك ارتباط بين حجم الشركة وجودة أرباحها فالشركات الكبيرة تتميز أرباحها بالجودة أكثر من الشركات صغيرة الحجم، وأثبتت الدراسة أيضاً أن عقود الدين تزيد من جودة الأرباح، بينما انخفاض دوران المدقق الخارجي يقلل من جودة الأرباح، وهناك عوامل أخرى تمت دراستها مثل العائد على الاستثمار ومستوى التحكم المؤسسي لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة الأرباح.

## دراسة (احمد، 2012) بعنوان: اثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح، وتحديد اثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية في جمهورية مصر العربية، وذلك لان العديد من الشركات ترغب إدارتها في إضفاء الثقة على قوائمها المالية كما ترى المنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسؤوليتها تجاه الأطراف المعنية، كما أصبحت جودة المراجعة هي العامل الترجيحي للتمييز بين مكاتب المراجعة نظرا لحدة المنافسة بينها، ولقياس هذا العامل وأثره على جودة الأرباح، كذلك هدفت الدراسة للتحقق من أن ارتفاع جودة الأرباح يؤثر على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المصرية المدرجة في البورصة المصرية، التي نشرت تقاريرها المالية في الفترة المالية من عام 2005-2009، أما عينة الدراسة فتشمل 50 شركة منها بالإضافة إلى 14 مكتبا من مكاتب المراجعة منها 9 عالمية، وقد اعتمد منهج الدراسة أسلوبين الاستقرائي والذي يتم من خلاله تحليل واستقراء أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بمفهوم وخصائص جودة المراجعة، ومفهوم جودة الأرباح وسياسة التوزيع، وقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي وعدة نماذج مثل نموذج ريتشاردسون. وكذلك استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والذي يتم على أساسه وضع تصور مقترح لكيفية الربط بطريقة منطقية بين جودة الأرباح وجودة المراجعة الخارجية، وتوزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة بين طردية بين أتعاب المراجعة وجودة الأرباح، وعلاقة طردية أيضا بين حجم مكتب المراجعة وجودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة المراجعة يساهم

في تحسين جودة الأرباح من خلال تخفيض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة، كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

## دراسة (حمدان وأبو عجيله، 2012) بعنوان: جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح

هدفت الدراسة إلى استكشاف ممارسة إدارة الأرباح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ومدى تمتع أرباحها بجودة عالية ومدى تأثير جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتعالج هذه الدراسة ظاهرة التلاعب بالأرباح أو إدارة الأرباح والتي تواجه المحللين الماليين في أسواق الأسهم حيث أنها تدرس أساليب وتقديرات محاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور أو إظهار مستوى معين من الربح كقياس لأداء الإدارة مما يساهم في تخفيض جودة الأرباح ويؤدي إلى تضليل المساهمين أو التأثير في التعاقدات المالية للشركة ، يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال عام 2007 ومكاتب التدقيق لها، وقد اشتملت عينة الدراسة على 45 شركة ممن حققت الشروط للدراسة، وقد امتدت فترة الدراسة بين عامي 2001-2006، وقد استخدم الباحث نموذجين لقياس اثر خصائص جودة التدقيق على إدارة الأرباح وجودة الأرباح، وقد أظهرت الدراسة إلى وجود دلائل هامة إحصائيا حول ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح ولكن بنسب متفاوتة، وبنفس الوقت لم تستطع الدراسة إثبات جودة أرباح هذه الشركات ولم تجد اثر لخصائص التدقيق من اجل الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة (أبو علي ، واخرون ، 2011) بعنوان: جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وإلى تبيان أهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية تلك المعلومات في تخفيض تكلفة الاقتراض، وذلك من خلال قياس أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض باستخدام خصائص المعلومات المحاسبية المحددة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد تمت هذه الدراسة بين الأعوام 1993-2007 على 78 شركة من الشركات الصناعية والخدمية، وقد استخدمت الدراسة أكثر من صفة في الأرباح المحاسبية لقياس جودة الأرباح المحاسبية مما أدى إلى إعطاء فكرة أدق حول اثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض، باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية. وخلصت الدراسة إلى انه عند إدخال جميع صفات الأرباح المحاسبية دفعة واحدة إلى النموذج، فان استمرارية الأرباح المحاسبية، والتغذية العكسية، وقيمة الملائمة، وجودة المستحقات، هي الصفات التي تعكس المضمون المعلوماتي الذي تتضمنه باقي صفات المعلومات المحاسبية، بمعنى أن باقي الصفات تصبح غير مهمة إحصائيا فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض، وأظهرت الدراسة أيضا انه بتقسيم صفات الأرباح المحاسبية بناء على طريقة القياس إلى مقاييس محاسبية ومقاييس مالية، كان اثر المقاييس المحاسبية أعلى على تكلفة الاقتراض، وأظهرت الدراسة أيضا وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وتكلفة الاقتراض .

دراسة (أبو علي واخرون ، 2011) بعنوان: اثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

هدفت الدراسة إلى التحقق من أن صفات المعلومات المحاسبية، وبالتحديد جودة الأرباح المحاسبية التي تؤدي إلى اختلاف في تكلفة رأس المال، حيث يؤدي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية إلى زيادة مخاطرة المعلومات وبالتالي زيادة التكلفة، وتقتضى الدراسة أن جودة الأرباح تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تخفيض مخاطرة المعلومات ، وقد تكون مجتمع الدراسة من 97 شركة أما عينة الدراسة فقد اقتصر على 78 شركة جزء منها 27 شركة من الشركات الخدمائية و51 شركة من الشركات الصناعية خلال الأعوام 1993-2007، وقد استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبناء على معايير الإبلاغ المالي الدولية في قياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها في تكلفة رأس المال، وقد أثبتت الدراسة وجود اثر لكل صفة من صفات الأرباح المحاسبية على نحو منفرد في تكلفة حقوق الملكية، وكانت إشارات معاملات الصفات موجبة ومتفقه مع العلاقة المتوقعة مع تكلفة حقوق الملكية أما فيما يتعلق بأثر صفات الأرباح المحاسبية التي تشكل بعد ملائمة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية، فقد أثبتت الدراسة أن كلا من استمرارية، الأرباح المحاسبية وقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ، والتغذية العكسية، مهمة في التأثير في تكلفة حقوق الملكية، بحيث أن انخفاض صفات الأرباح المحاسبية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال ويظهر أن قدرة الأرباح على التنبؤ كان لها اثر في تكلفة حقوق الملكية، يليها التغذية العكسية، ومن ثم استمرارية الأرباح المحاسبية، وبشكل عام أثبتت الدراسة وجود اثر لجودة الأرباح على تكلفة حقوق الملكية.



## دراسة (الشريف، 2008) بعنوان: جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية

هدفت الدراسة لبحث العلاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمة المؤسسية، وقد قام الباحث بعرض المفاهيم النظرية لجودة الأرباح وبيان أهميتها واختبار فيما أن كان هناك علاقة بينها وبين الحاكمة المؤسسية، وقد حدد الباحث جودة الأرباح في مدى استمرارية الأرباح الحالية للمستقبل وقدرة الشركات على المحافظة على تلك الأرباح لفترات زمنية طويلة أما جوانب الحاكمة فقد شملت عددا من الجوانب قام الباحث بدراستها مثل: مجلس إدارة الشركة، ولجنة التدقيق الداخلي. واشتملت عينة الدراسة على 45 شركة أي ما يقارب 315 مشاهدة للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2001-2007، وقد اعتمد الباحث نموذج الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين جودة الأرباح وجوانب الحاكمة المؤسسية، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، فكلما زادت الملكية انخفضت جودة الأرباح. وان هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجان التدقيق .

### 2-3 الدراسات الاجنبية

## دراسة (Perotti & Wagenhofer,2014) بعنوان: Earnings Quality Measures and excess Returns

### مقاييس جودة الأرباح وفائض العائد

وتبحث هذه الدراسة في قدرة مقاييس جودة الأرباح الأكثر شيوعا على إشباع الهدف الأساسي من التقارير المالية، وتحسين القدرة على اتخاذ القرارات المفيدة من قبل المستثمر. وقد تم استخدام مقياس يعتمد على سعر السهم لتقييم مقاييس جودة الأرباح. وقد بنيت الدراسة على فرضيتين

أساسيتين، الأولى: مقياس جودة الأرباح مرتبطة بشكل سلبي مع القيمة المطلقة لفائض العائد. والثانية: تختلف مقاييس جودة الأرباح في قدرتها على تحديد الشركات ذات جودة الأرباح الأعلى أو الأقل عند قياسها بالتغير في القيمة المطلقة لفائض العائد. وقد توقع الباحث أن الشركات ذات جودة الأرباح الأعلى سيكون تسعير أسهمها أكثر كفاءة من الشركات ذات جودة الأرباح الأقل، الخطأ في تسعير الأسهم يقاس عن طريق الفرق بين متوسط القيمة المطلقة لفائض العائد للمحافظ التي تشكلت بناء على القيم المرتفعة أو المنخفضة للمقياس، وقد درس الباحث ثمانية من مقاييس جودة الأرباح وهم مقياس الاستمرارية، التنبؤ، طريقتين لقياس تمهيد الدخل، المستحقات غير الاعتيادية جودة المستحقات، معامل استجابة الأرباح وأهمية القيمة. وقد تمت الدراسة على عينة كبيرة من الشركات بلغ حوالي 1379 شركة غير مالية في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 1988-2007، وقد تمت دراسة ما يقارب 27589 قائمة لهذه الشركات، وتبين من الدراسة أن جميع المقاييس باستثناء تمهيد الدخل ترتبط بشكل سلبي مع القيمة المطلقة لفائض العائد، مما يشير إلى أن تمهيد الدخل هو سمة تتماشى بشكل ايجابي مع الأرباح أما قياسات المستحقات حققت أعلى نسبة انتشار بالنسبة للقيمة المطلقة لفائض العائد، يليها تمهيد الدخل، والقياسات المبنية على أساس السوق. وأوصت الدراسة على نشر استخدام مقاييس المستحقات كأفضل مقياس لجودة الأرباح.

دراسة: (Biliniski,2013) بعنوان : **Quality of earnings components and the**

### **joint issuance of analyst earnings and revenue forecasts**

**مكونات جودة الأرباح وعلاقتها بالإيرادات المتوقعة من قبل المحللين الماليين**

هدفت الدراسة إلى قياس مكونات جودة الأرباح وهي جودة الإيرادات والنفقات وأثرها على اتخاذ القرارات من قبل المحللين لإيجاد تكامل ما بين توقعاتهم حول الأرباح وتوقعاتهم حول الإيرادات، وقد تكون مجتمع الدراسة من 2552 شركة أي ما يقارب 522120 مشاهدة وبعد تطبيق الشروط وصلت عينة الدراسة إلى 331541 مشاهدة، وما يشملها من توقعات مستقبلية حول الأرباح للسهم الواحد وحول الإيرادات وآراء المحللين والسماسة حول نظرهم لهذه الشركات وكيفية بناء التوقعات المستقبلية لها مع ربطها بمكونات جودة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي بعد قيام الباحثان ببناء مجموعة من النماذج الإحصائية لمقارنة النتائج بالتوقعات والخروج بنتائج الدراسة ، وأظهرت الدراسة أن دقة توقعات المحللين حول الإيرادات لا تتأثر بجودة النفقات وان هناك حاجة إلى توقع الأرباح أن كانت النفقات منخفضة الجودة إلا أن دقة توقعات المحللين للأرباح يتأثر سلبا بالتراجع في جودة الإيراح ، وان المحللون يزيدون من توقعاتهم للأرباح بسبب حاجة المستثمرين لها أن كانت النفقات ذات جودة منخفضة.

دراسة: (Hamzavi & Aflatooni , 2011) بعنوان : **Earnings smoothing and**

### **earnings predictability**

**تمهيد الأرباح والتنبؤ بالأرباح .**

هدفت الدراسة لفحص العلاقة بين تمهيد الأرباح والتنبؤ بالأرباح والعلاقة بين تمهيد الأرباح واستمرارية الأرباح وقد وضع الباحثان الفرضيات التالية: القدرة التنبؤية لأرباح الشركات التي تقوم بممارسة تمهيد الربح هي أعلى من الشركات التي لا تمارس تمهيد الربح. والفرضية الثانية أن استمرارية الأرباح للشركات التي تمارس تمهيد الربح هي أعلى من الشركات التي لا تمارس تمهيد الربح، وقد استخدمت الدراسة إحصائيات تاكر وزاوين (2006) لتمهيد الدخل والتباين للتغيرات في الأرباح كما قام بعملية بناء للمعادلات المتعارف عليها لتمهيد الأرباح وربطها بمعادلات التنبؤ بالأرباح واستمرارية الأرباح، وذلك لدراسة تمهيد الدخل وأثره وارتباطه بالتنبؤ بالأرباح واستمرارية الأرباح في سوق طهران للأوراق المالية من عام 2002 حتى نهاية عام 2007 ، وقد تمت الدراسة على 66 شركة في بورصة طهران قسمت إلى أربعة أقسام من حيث ممارستها لتمهيد الربح، وطبقت الدراسة على الربع الذي أثبتت ممارسته لتمهيد الأرباح بنسبة أكبر من الباقي، ولتحليل العلاقة بين تمهيد الأرباح والتنبؤ بالأرباح واستمرارية الأرباح اعتمدت على انحدارات الانحدار الذاتي المتعارف عليه، وقد كانت النتائج تتماشى مع المعتقدات الإدارية الدارجة أن تمهيد الدخل يزيد من القدرة التنبؤية للأرباح ويزيد من استمرارية الأرباح.

دراسة: (Li,2011) بعنوان: **Earnings Quality and Earnings Management in**

**Chinese listed companies**

**جودة الأرباح وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الصين.**

هدفت الدراسة إلى الوصول للتغيرات التي تحدث لجودة الأرباح ولفعالية إدارة الأرباح وعلاقة ذلك بوضع الشركة المالي، حيث قسم الشركات في سوق الصين المالي إلى أربعة أقسام رئيسه وهي  
1- مضغوطة ماليا ومفلسة 2- غير مضغوطة ماليا ومفلسة 3- مضغوطة ماليا وغير مفلسة 4-

غير مضغوطة ماليا وغير مفلسة. إلا أن الدراسة استنتجت التقسيم الثاني وهي غير مضغوطة ماليا ومفلسة بسبب عدم وجود عينة لدراستها من الشركات في هذه السوق، وقد قام الباحث بدراسة جودة الأرباح للشركات الصينية المدرجة في كل من أسواق شنغهاي و تشنزهن المالية ما بين الأعوام 2003-2007، وتقيس هذه الدراسة جودة الأرباح بأربعة طرق رئيسه وهي : جودة المستحقات، استمرارية الأرباح، القدرة على التنبؤ بالأرباح، وتمهيد الأرباح. وكيف لهذه البنود الأربعة أن تؤثر في التوقعات المستقبلية للأرباح، وكذلك فحص فعالية إدارة الأرباح لكل تصنيف من تصنيفات الشركات السابقة الذكر وبالتالي التحقق من جودة الأرباح في هذه الشركات. وقد تكونت العينة من 987 شركة من الشركات المدرجة في أسواق شنغهاي وتشنزهن، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار لقياس إن كانت الأرباح تدار بشكل فعال أم لا ولتصنيف تلك الأرباح لمستويات حسب وضع الشركة المالي، ومن ثم ربطها بجودة الأرباح لتلك الشركات، وقد نتج عن هذه الدراسة أن الشركات المضغوطة ماليا تدير الأرباح حسب الفرص المتوفرة لها، بينما الشركات ذات الوضع المالي الجيد تدير أرباحها بشكل فعال، وأظهرت الدراسة أيضا أن إدارة الأرباح تقيس بشكل أكثر فاعلية من جودة الأرباح عند إعداد التوقعات لأرباح السنوات القادمة، لأن مؤشر إدارة الأرباح له دلالات أكثر قوة وإيجابية من مؤشر جودة الأرباح.

دراسة : (Bissessur ,2008) بعنوان: **Earnings Quality and Earnings**

**Management : The role of accounting accruals**

**جودة الأرباح وإدارة الأرباح : ودور المستحقات المحاسبية**

هدفت الدراسة لبحث تأثير جودة المستحقات على القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في تقييم أداء الشركة باستخدام البيانات المالية: بمعنى بحث

كيفية استخدام المدراء لتقديراتهم الشخصية لتسجيل الإيرادات والمستحقات في القوائم المالية من أجل تعزيز وتحقيق مكاسب خاصة للإدارة نفسها، حيث تقوم الإدارة بذلك لعدة أسباب منها تضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية، أما فيما يتعلق بالمستحقات فإن هناك العديد من الطرق التي تمارسها الإدارة للتلاعب بالأرباح منها عمر الأصل أو قيمته في نهاية المدة، استحقاقات التقاعد والضرائب المؤجلة وخسائر الديون المعدومة وغيرها، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة المانيا من عام 1972 وحتى عام 2001 وقد وصلت عينة البحث الى 40730 مشاهد سنوية لمختلفة أنواع الشركات ماعدا المالية ولمدة 7 سنوات، وقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي وخاصة نموذج دنشو وديتشفيف نموذج الانحدار ونموذج جونز لتحقيق الهدف، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية عندما تكون جودة المستحقات منخفضة فإن ثبات التدفقات النقدية منخفض وتكون درجة الاعتمادية على المستحقات عالية في توقع التدفقات النقدية المستقبلية، بينما أن كانت جودة المستحقات عالية تتحسن ديمومة التدفقات النقدية وتتنخفض الاعتمادية على المستحقات في التوقع للمستقبل. وإن المستحقات غير العادية لا تعكس بجدية إدارة الأرباح بل قد تعكس معلومات إجراءات خاصة بالمدراء يستخدمونها لعمل توقعاتهم للتدفقات النقدية المستقبلية، مما أوصل الباحث إلى اتجاهين: أن المستحقات غير العادية لا تعكس عملية إدارة للأرباح، أو أنها تعكس معلومات خاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي قد لا يكون الهدف منها التأثير على جودة الأرباح.

دراسة (Verloop,2007) بعنوان : Earnings Quality under International

## Financial Reporting Standards

### جودة الأرباح الخاضعة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

هدفت الدراسة إلى بحث الآثار المترتبة على جودة الأرباح باستخدام (IFRS) وهي المعايير الدولية للإبلاغ المالي المستخدمة والتي تعطي جودة وشفافية وفهم أوضح للقوائم المالية التي بدورها تعطي نتائج موثوقة ويعتمد عليها وخاصة ما يتعلق بنتائج الأرباح التي تعتبر أساسا لاتخاذ القرارات الناجحة، وقد جاء هذا البحث ليتحقق أن كانت الشركات التي تبنت (IFRS) استخدمت كميات اقل من المستحقات التقديرية وبالتالي قلل من إدارة الأرباح وزاد من جودتها، وقد تكون مجتمع الدراسة من 3453 مشاهدة سنوية للشركات المدرجة في سوق هولندا المالي وورلد سكوب داتا ستريم ما بين الأعوام 1985-2006، بدون تحديد لقطاع معين من الشركات وباستثناء الشركات التي لم تنشر قائمة التدفق النقدي، وصلت عينة الدراسة إلى 2191 شركة ، واستخدم الإحصاء الوصفي ونموذج جونز لقياس جودة الأرباح لأنه الأكثر شيوعا مع إضافة بعض التعديلات لتناسب الدراسة وقد أظهرت الدراسة أن مستخدمي (IFRS) تقل لديهم إدارة الأرباح عند استخدام طريقة الاستحقاق وعند توزيع الأرباح أما الشركات التي لا تستخدم (IFRS) أي اللذين يتبعون طريقة المستحقات التقديرية لرفع الأرباح تزيد لديهم عملية إدارة الأرباح، وخلاصة القول أن مستخدمي (IFRS) ممارستهم لإدارة الأرباح تكون اقل وبالتالي القوائم المالية لهذه الشركات تكون ذات جودة أعلى مما يزيد من جودة الأرباح لديهم وبالتالي يتحقق الهدف من المعيار الدولي.

### 3-3 التعليق على الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح ، خاصة في بورصة عمان فقد درسها (حمدان 2012) من حيث تحسين القرارات الاستثمارية، ودرس علاقتها بحجم الشركة. كما قام (الشريف، 2008) بدراسة علاقة جودة الأرباح بالحاكمة من ناحية نسبة الملكية ولجان التدقيق. أما (ابو علي وآخرون، 2011) فقد درسوا علاقة جودة الأرباح بتكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية بهدف تحقيق المنافع الاقتصادية. كما قام (حمد، 2012) بدراسة جودة الأرباح وجودة المراجعة وانعكاسها على التوزيعات النقدية في البورصة المصرية. كما فعل (السويطي، 2015) حيث درس جودة الأرباح وسياسة التوزيع في بورصة فلسطين. ومن ناحية أخرى تمت دراسة بعض المؤثرات على جودة الأرباح مثل دراسة (حمدان وابو عجيلة، 2012)، حيث درسوا اثر جودة التدقيق على جودة الأرباح، وأيضا (نور والعاودة، 2013) حيث درسوا اثر إدارة الأرباح عليها. ومن الجدير بالذكر هنا أن معظم الدراسات المطروحة سابقا قد درست القطاع الصناعي على وجه الخصوص، أو كان القطاع الصناعي جزءا من الدراسة. أما الدراسات الأجنبية فقد توغلت على العموم وبشكل اكبر في مقاييس وطرائق قياس جودة الأرباح إلا أنها أيضا ربطتها بدقة التوقعات كما فعل (Biliniski,2013)، حيث وضح مكونات جودة الأرباح وعلاقتها بالأرباح والإيرادات المتوقعة، كأساس مهم للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الأسهم. كما درس (Bissessur, 2008) دور المستحقات وتأثيرها على القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات باستخدام بياناتها المالية. أما دراسة (Hamzavi & Aflatooni , 2011) فقد تناولت تمهيد الريح والاستمرارية والقدرة التنبؤية كمقاييس لجودة الأرباح وايضا فعل (Perotti & Wagenhofer,2014) ، حيث درس قدرة المقاييس الخاصة بجودة الأرباح على إشباع الهدف



الأساسي من التقارير المالية، وتحسين القدرة في اتخاذ القرارات من قبل المستثمر. اما (Li,2011) حيث قام بتوضيح مقاييس جودة الأرباح، وفرق بين المقاييس الأكثر فاعلية لإدارة الأرباح وجودة الأرباح ، أوضحت دراسة (Verloop,2007) أن جودة الأرباح تزداد وتقل إدارة الأرباح أن قامت الشركات باستخدام المعايير المحاسبية العالمية.

يتضح مما سبق أهمية دراسة جودة الأرباح لقطاع المستثمرين والمحللين الماليين، وما تعطيه من نتائج مهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن جودة الأرباح تعطي صورة واضحة حول الأداء الحقيقي لتلك الشركات، مما يساهم في الدلالة للمستثمرين حول القطاع الأفضل للاستثمار، كما أشارت الدراسات السابقة إلى العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح. كما قام العديد من الباحثين بدراسة بورصة عمان من ناحية جودة الأرباح، كما تناولوا على وجه الخصوص القطاع الصناعي فيها مما ساهم في إثراء الدراسة الحالية، التي تهدف إلى ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية من حيث جودة الأرباح، وكذلك الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالإضافة إلى المقارنة بين الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في القطاع الصناعي في بورصة فلسطين وبين الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من ناحية جودة الأرباح. حيث أن جميع الدراسات السابقة لم تتناول موضوع ينحصر بجودة أرباح الشركات بشكل مستقل لكل شركة ولم تتطرق الدراسات السابقة إلى المقارنة بين الأسواق المالية من حيث جودة الأرباح، من هنا تمت ملاحظة الحاجة إلى مثل هذا النمط من الدراسات لما له من أهمية في القرارات الاستثمارية من حيث المفاضلة بين الأسواق المالية كما يترافق ذلك ما ستعود به نتائج هذه الدراسة من أهمية يمكن أن تستفيد منها الشركات الصناعية

المساهمة العامة في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة في الإشارة إلى بعض الجوانب التي من الممكن أن تستفيد منها بورصة فلسطين وبورصة عمان.

## الفصل الثالث

### إجراءات الدراسة ومنهجيتها

سيتضمن هذا الفصل وصفا مفصلا لمتغير الدراسة وطرق قياسها وأسئلتها، ومجتمع

الدراسة والبيانات وطريقة الحصول عليها، وفيما يلي توضيح لكل منها:

#### 1-4 متغير الدراسة:

متغير الدراسة هو مستوى جودة الأرباح وهو متغير تابع وسيتم عمل مقارنة لمتوسط جودة

الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة في كل من بورصة فلسطين وبورصة الأردن.

#### 2-4 مقياس الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية ، تم استخدام مقياس لجودة الأرباح يعتمد على قياس

المستحقات الكلية وهو الأكثر شيوعا في قياس جودة الأرباح، فقد استخدمت الباحثة نموذج جونز

المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) في استخراج وتقدير المستحقات الكلية، وذلك

بالاستناد إلى مفهوم (Richardson et al., 2005) والقاضي إلى أنه كلما كانت المستحقات

الكلية منخفضة كلما كانت جودة الأرباح مرتفعة وكلما كانت المستحقات الكلية مرتفعة كلما كانت

جودة الأرباح منخفضة، وعليه تم استخراج المستحقات الكلية بموجب المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = (\Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta CASH_{i,t}) + (\Delta STDEB_{i,t} - DEPN_{i,t})$$

حيث:

$\Delta CA_{i,t}$  = (Change in Current Assets) التغير في الأصول المتداولة للشركة i في السنة t.

$\Delta CL_{i,t}$  ( Change in Current Liabilities ) التغيير في الالتزامات المتداولة للشركة i في

السنة t.

$\Delta CASH_{i,t}$  (Change in Cash) التغيير في النقدية للشركة i في السنة t.

$\Delta STDEB_{i,t}$  (Change in Short-Term Debt) التغيير في الديون قصيرة الأجل للشركة i

في السنة t.

$DEPN_{i,t}$  (Depreciation and Amortization expense) مخصصات الاستهلاك

والإطفاء للشركة i في السنة t.

ويعد استخراج المستحقات الكلية يتم قسمتها على متوسط صافي الأصول الكلية للشركة i للسنة t (مجموع الأصول لسنة سابقة والسنة الحالية مقسوم على 2)، والناتج يمثل متوسط المستحقات الكلية وهو على علاقة عكسية مع جودة الأرباح، فكلما كان المعامل منخفضا واقرب إلى الصفر كلما دل ذلك على مستوى جودة أرباح عالية والعكس صحيح.

#### 3-4 أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

حسب مستوى جودة الأرباح؟

2. ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب

مستوى جودة الأرباح؟

3. هل يوجد فروق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية

وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

#### 4-4 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة أي من عام 2006-2014 حيث كان عدد الشركات عام 2006 احد عشر(11) شركة تم إدراج قوائمها عبر الموقع الالكتروني لبورصة فلسطين، ([www.pex.ps](http://www.pex.ps)) ووصلت الباحثة لقوائم الشركة الثانية عشر (12) من خلال التعامل الشخصي مع الشركة.

كما يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من عام 2006-2014 وهي عبارة عن 64 شركة تم ادراج قوائمها من خلال الموقع الالكتروني ([www.ase.com.jo](http://www.ase.com.jo)) وبعد تطبيق شروط الدراسة وصلت إلى 43 شركة .  
وتتمثل شروط الدراسة بالآتية:

1. استبعاد الشركات التي انسحبت أو اندمجت مع شركات أخرى من السوق خلال فترة الدراسة.

2. استبعاد الشركات التي لم تنشر قوائمها، ولم تستطع الباحثة الحصول عليها خلال فترة الدراسة.

#### 5-4 مصادر جمع المعلومات

المصادر الثانوية وتكونت من:

أ- المراجع والدوريات المتخصصة .

ب- القوائم المالية : حيث تم جمع جميع القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة والبالغ عددها 55 شركة على مدار 9 سنوات من عام (2006-2014) أي تم جمع حوالي 495 قائمة مالية، عن طريق تحميلها من المواقع الالكترونية لكلا البورصتين. الفلسطينية (www.pex.ps) والأردنية (www.ase.com.jo) بواقع 55 مشاهدة سنوية 12 مشاهدة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، و 43 مشاهدة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

#### 6-4 أساليب تحليل البيانات

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية المتمثلة في، الوسط الحسابي للشركات، وأعلى مشاهدة، أدنى مشاهدة، بالإضافة إلى الانحراف المعياري، كما تم استخدام اختبار (Independent Sample t-test) للتأكد من أن الفروق بين المتوسطات في بورصتي عمان وفلسطين ذات دلالة إحصائية.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة :

#### 5-1 تمهيد

من اجل تحقيق هدف الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية للمستحقات الكلية كمقياس لجودة الأرباح في كل شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان كما تم حساب المتوسط الكلي للمستحقات الكلية لكل شركة من الشركات المساهمة العامة في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان ولكل سنة من سنوات الدراسة، كما تم اختبار الفرق بين متوسطات مقياس جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسطات مقياس جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في البورصتين خلال الفترة ما بين سنة (2006-2014) . ويتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة مصنفة حسب أسئلة الدراسة.

#### 5-2 السؤال الأول: ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في

بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح؟

يظهر الجدول رقم (2) ترتيب الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من الأعلى من حيث جودة

الأرباح للأقل من حيث جودة الأرباح:

## جدول (2)

بورصة فلسطين ترتيب الشركات من الأعلى جودة للأرباح إلى الأدنى

متوسط المستحقات	اسم الشركة	
-0.001696	دواجن فلسطين	1
-0.0031	مصانع الزيوت النباتية	2
0.005535	الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات	3
-0.01337	فلسطين لصناعة اللدائن	4
0.01602	العربية لصناعة الدهانات	5
0.0206	القدس للمستحضرات الطبية	6
-0.02443	سجاير القدس	7
0.0273	دار الشفاء	8
0.02876	مطاحن القمح الذهبي	9
0.0300	الوطنية لصناعة الكرتون	10
0.05478	مصنع الشرق للالكترود	11
0.057	بيرزيت للأدوية	12

هذا الترتيب هام للمستثمر حيث يستطيع الاستدلال من خلاله على الشركات التي تتميز بجودة أرباح مرتفعة للاستثمار فيها، كما انه هام للشركات حيث تستطيع الشركات من خلاله معرفة مستواها بين باقي الشركات من حيث جودة الأرباح، مما يحفزها على العمل والمنافسة لتكون الأفضل.

يظهر الجدول (3) أن متوسط المستحقات الكلية (0.01645) والانحراف المعياري (0.025)

## جدول (3)

بورصة فلسطين (أعلى وأدنى قيمة لمتوسط المستحقات والانحراف المعياري للمستحقات)

الانحراف المعياري	متوسط المستحقات	أدنى قيمة	أعلى قيمة
0.0252	0.01645	-0.0244	0.057



كما يظهر في الجدول (3) أن أعلى قيمة لمتوسط مقياس جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية كانت للشركة بيرزيت للأدوية المساهمة العامة وقد بلغت (0.05699) وتعني أعلى قيمة في متوسط المستحقات الكلية هي الأدنى من حيث جودة الأرباح بسبب بعدها عن الصفر، فيما بلغت أدنى قيمة لمتوسط المستحقات الكلية (-0.0244) وهي لشركة سجائر القدس المساهمة العامة، وتعني أدنى قيمة لمتوسط المستحقات الكلية إلا أنها لا تعني جودة أرباح مرتفعة بسبب بعدها عن الصفر ولكن بالاتجاه السالب، وأظهرت النتائج أن شركة دواجن فلسطين أفضل الشركات من حيث جودة الأرباح بسبب كونها الأقرب من حيث متوسط المستحقات الكلية إلى الصفر حيث بلغ (-0.001696). وتتبعها بقية الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح كما هو مرتب في الجدول رقم (2).

3-5 نتائج السؤال الثاني: ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة

المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح؟

يظهر الجدول رقم (4) ترتيب هذه الشركات من الأعلى من حيث جودة الأرباح للأقل من

حيث جودة الأرباح:

#### جدول (4)

بورصة عمان ترتيب الشركات من الأعلى جودة للأرباح إلى الأدنى

الترتيب	اسم الشركة	متوسط المستحقات
1	مصانع الاجواخ الأردنية	0.000400678
2	المصانع الدولية للأغذية	-0.000508755
3	الترافرتين	-0.000939591
4	الاستثمارات العامة	0.00128035
5	الموارد الصناعية الاردنية	-0.002188256
6	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت	-0.0025419
7	الاليان الاردنية	0.002773289
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	-0.004808995
9	القدس للصناعات الخرسانية	-0.005068596
10	القرية للصناعات الغذائية	-0.005259578
11	الاردنية لانتاج الادوية	-0.006755057

0.007093114	الاردنية لصناعة الانابيب	12
-0.008044587	العربية لصناعة الالمنيوم	13
-0.008241493	الدولية لصناعات السيليكا	14
0.008421709	العامه للتعددين	15
-0.008770997	الوطنية لصناعة الكلورين	16
-0.008852573	المتكاملة للمشاريع المتعدده	17
-0.009048674	الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك	18
0.00914732	الوطنية لصناعة الالمنيوم	19
-0.01061657	حديد الأردن	20
0-0.010916089	الاردنية للصناعات الخشبية	21
0.011293185	العالمية للصناعات الكيماوية	22
0.012175243	شركة الاسمنت الاردنية	23
0.012537401	الوطنية لصناعة الصلب	24
-0.013119071	الوطنية للدواجن	25
0.013350342	عقاري للصناعات والاستثمارات	26
-0.014158809	مصانع الورق والكرتون الاردنية	27
-0.014198957	اليوتاس العربية	28
0.014495817	دار الغذاء	29
-0.015801949	الاردنية لتسويق الدواجن	30
-0.01614058	دار الدواء للتنمية والاستثمار	31
0.016966465	الصناعية التجارية الزراعية	32
-0.018309272	العربية للصناعات الكهربائية	33
0.0195718	مجموعة العصر للاستثمار	34
-0.02049071	الاردنية لتجهيز الدواجن	35
-0.031504464	المركز العربي للصناعات الدوائية	36
-0.032357408	الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة	37
-0.035002734	مناجم الفوسفات الاردنية	38
-0.035592516	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية	39
-0.039909661	الصناعات الكيماوية الاردنية	40
0.053999514	اللؤلؤه لصناعة الورق الصحي	41
0.060923957	الاستثمارات المتكاملة	42
0.063393763	مصانع الزيوت النباتية الاردنية	43

هذا الترتيب هام للمستثمر حيث يستطيع الاستدلال من خلاله على الشركات التي تتميز بجودة أرباح مرتفعة للاستثمار فيها، كما انه هام للشركات حيث تستطيع الشركات من خلاله معرفة مستواها بين باقي الشركات من حيث جودة الأرباح، مما يحفزها على العمل والمنافسة لتكون الأفضل.

يظهر الجدول (5) أن متوسط المستحقات (-0.0016587) والانحراف المعياري (0.022).

#### الجدول (5)

بورصة عمان (أعلى وأدنى قيمة لمتوسط المستحقات والانحراف المعياري)

الانحراف المعياري	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة
0.022326	-0.001658695	-0.03991	0.063394

يظهر الجدول (5) أن أعلى قيمة لمتوسط المستحقات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كانت لشركة مصانع الزيوت النباتية الأردنية المساهمة العامة قد بلغت (0.063394) وتعني أعلى قيمة في متوسط المستحقات الكلية هي الأقل قيمة في جودة الأرباح بسبب بعدها عن الصفر، فيما بلغت أدنى قيمة لمتوسط المستحقات الكلية (-0.03991) وهي لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية المساهمة العامة، وهي أدنى قيمة رقمية في متوسط المستحقات الكلية، إلا أنها لا تعني جودة عالية بسبب بعدها عن الصفر ولكن بالاتجاه السالب، وأظهرت النتائج أن شركة مصانع الأجواخ الأردنية أفضل الشركات من حيث جودة الأرباح بسبب قرب متوسط مستحقاتها الكلية إلى الصفر حيث بلغ (0.00040) وتتبعها بقية الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح كما هو مرتب في الجدول رقم (4).

4-5 نتائج السؤال الثالث: هل يوجد فرق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية الفلسطينية العامة وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية (0.01645) وهو ابعد عن الصفر من متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حيث بلغ متوسط المستحقات الكلية للشركات المساهمة العامة الأردنية (-0.0016587)، وذلك يشير إلى أن جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية أفضل من جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية. وقد كان الفرق بين البورصتين حوالي (0.01812) لصالح بورصة عمان. وللتأكد من نتائج الدراسة تم عمل التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للتأكد من أن الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية وذلك باستخدام اختبار ( Independent Sample t-test). وهنا لا بد من التأكد فيما إذا كانت البيانات المتعلقة بمتوسطات مقياس جودة الإرباح لكل من الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك من خلال اختبار ( Kolmogorov -Smirnov ) والجدول رقم(6) يبين النتائج الخاصة بهذا الاختبار

جدول رقم(6)

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>		
	Statistic	Df	Sig.
Sample	.117	55	.059

تشير الدلالة الإحصائية (Sig.) والبالغة (0.059) لعينة الدراسة البالغة (55) مشاهدة (12 شركة فلسطينية و43 شركة أردنية) إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث ان الدلالة الإحصائية (Sig.) اكبر من (0.05) وبالتالي يمكن استخدام اختبار (Independent Sample T-test) لاختبار فيما إذا كانت الفروق بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ذات دلالة إحصائية أم لا.

يظهر في الجدول رقم(7) الخاص بنتائج اختبار (Independent Sample T-test) . أن الدلالة الإحصائية (Sig.) تساوي (0.019) أي اقل من (0.05) أي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مما يؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط جودة الأرباح لكل من الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

جدول (7)

	t-test for Equality of Means						
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
Sample	2.417	53	.019	.01811	.00749	.00308	.033137

يظهر الجدول (8) ان مقياس متوسط المستحقات للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية (0.0164517) وهو ابعد عن الصفر من مقياس متوسط المستحقات للشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية (-0.0016587) فان ذلك يعني أن متوسط المستحقات الكلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية ابعء عن الصفر من متوسط المستحقات الكلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وبالتالي تكون جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية اقل من جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم ( 8 )  
Group Statistics

	Codes	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sample	Plscomp	12	.016451760166	.025180073024	.007268860969
	Jorcom	43	-.001658695232	.022325946476	.003404674919

## الفصل الخامس

### تفسير النتائج والتوصيات

#### 1-6 نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك لترتيب الشركات من حيث: الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى إلى الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أقل، وقياس مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك لترتيب الشركات من حيث: الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى إلى الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أقل، كذلك معرفة فيما إذا كان هناك فروق بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

#### 1-1-6 نتيجة السؤال الأول: ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة

#### المدرجة في بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح؟

بالرجوع إلى الجدول رقم (2) الذي يوضح ترتيب الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من الأفضل من حيث مستوى جودة الأرباح إلى الأدنى، ويمكننا القول أن أفضل الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح هي شركة دواجن فلسطين المساهمة العامة وشركة مصانع الزيوت النباتية المساهمة العامة والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات المساهمة العامة، كما يمكن القول هنا انه كلما كانت الشركة سابقة في الترتيب تكون جودة الأرباح لها

مرتفعة أي أن أرباح هذه الشركات ثابتة ومستمرة وقابلة للتكرار في المستقبل، وقد أثبتت دراسة (السويطي، 2015) بأن هناك علاقة طردية بين التوزيعات ومستوى جودة الأرباح فالمستثمر الذي يبحث عن توزيعات أعلى يجب أن يبحث عن الشركة ذات جودة الأرباح الأعلى. كما يمكن لبورصة فلسطين أن تعتمد على نتائج هذه الدراسة في ترتيب الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح واعتماد مقياس المستحقات الكلية كمقياس سنوي تخضع له جميع الشركات في بورصة فلسطين مما يقدم معلومات للمستثمرين بشكل سنوي حول مستوى جودة الأرباح لكل شركة من الشركات مما يخلق لدى الشركات الحافز للتنافس في الإفصاح عن بياناتها المالية بشكل عادل وهذا يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة من قبل المستثمرين وكذلك الأمر بالنسبة للمقرضين وأصحاب المصالح مع الشركات بشكل عام.

#### 2-1-6 نتيجة السؤال الثاني ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة

#### المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح؟

بالرجوع إلى الجدول رقم (4) الذي يوضح ترتيب الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من الأفضل من حيث مستوى جودة الأرباح إلى الأدنى، ويمكننا القول أن أفضل الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح هي شركة مصانع الاجواخ الأردنية م.ع وشركة المصانع الدولية للأغذية م.ع وشركة الترافرتين م.ع وشركة الاستثمارات العامة م.ع، كما أن هناك العديد من الشركات التي تعتبر ذات جودة أرباح مرتفعة، وهي الشركات التي يمكننا أن نحرض المستثمر الذي يرغب بالاستثمار في بورصة عمان أن يستثمر فيها، فكلما كانت الشركة سابقة في الترتيب كلما كانت جودة أرباحها أعلى بالتالي تجدر الإشارة إلى توجيه المستثمر إلى الاعتماد على الترتيب الوارد في الجدول رقم (4) للمفاضلة الاستثمارية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة



الأردنية، فجودة الأرباح لها مرتفعة أي أن أرباح هذه الشركات ثابتة ومستمرة وقابلة للتكرار في المستقبل، وقد أثبتت دراسة (السويطي، 2015) بأن هناك علاقة طردية بين التوزيعات ومستوى جودة الأرباح فالمستثمر الذي يبحث عن توزيعات أعلى يجب أن يبحث عن الشركة ذات جودة الأرباح الأعلى، كما يمكن لبورصة عمان أن تعتمد على نتائج هذه الدراسة في ترتيب الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح واعتماد مقياس المستحقات الكلية كمقياس سنوي تخضع له جميع الشركات في بورصة عمان مما يقدم معلومات للمستثمرين بشكل سنوي حول مستوى جودة الأرباح لكل شركة من الشركات مما يخلق لدى الشركات الحافز للتنافس في الإفصاح عن بياناتها المالية بشكل عادل وهذا يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة من قبل المستثمرين وكذلك الأمر بالنسبة للمقرضين وأصحاب المصالح مع الشركات بشكل عام.

**3-1-6 نتيجة السؤال الثالث: هل يوجد فرق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟**

بلغ متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية (0.01645) ابعد عن الصفر من متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (-0.0016587) ولا يتساوى معه فان ذلك يشير إلى أن جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية أفضل من جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية. وهذا ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي بأن هناك فروق ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين لصالح القطاع الصناعي في بورصة عمان.

## 2-6 التوصيات:

### توصيات للمستثمرين:

1. على المستثمر القيام بعمل دراسة دقيقة للشركات التي يرغب في الاستثمار فيها واستعمال احد مقاييس جودة الأرباح المذكورة في الدراسة كدليل يساعده في اختيار الشركة التي يرغب في الاستثمار فيها. كما يمكنه الاعتماد على الجدول رقم (2) والجدول رقم (5) التي تم فيها ترتيب الشركات حسب الجودة والمذكورة في الدراسة لتحديد أولويات استثماره.

2. أظهرت النتائج أن القطاع الصناعي في بورصة عمان أفضل للاستثمار من القطاع الصناعي في بورصة فلسطين حيث أن جودة أعلى في الأرباح ما يعني استقرار في التوزيعات واستمرارية في الأرباح وتقلبات اقل للدخل. وذلك يعني مخاطرة اقل في الاستثمار. مما يدفع الباحثة بأن توصي المستثمرين الذين يعتمدون جودة الأرباح ضمن مدخلات قرارهم الاستثماري بالاستثمار في الشركات الصناعية الأردنية.

### توصيات للبورصات:

3. ضرورة قيام بورصة فلسطين بتفعيل دورها في المتابعة والرقابة والإشراف على الشركات المدرجة، كما انه من الضروري تطبيق قواعد الحوكمة المصدرة من مدونة الحوكمة الفلسطينية 2009 ، باتجاه العمل على زيادة جودة الأرباح، ويمكن لبورصة فلسطين الاستفادة من المعايير والأساليب المتبعة للرقابة في بورصة عمان لرفع مستوى جودة أرباح الشركات الفلسطينية في البورصة وتحسين الصورة العامة عنها. ومحاولة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) لزيادة جودة الأرباح.

4. . توصية لكل من بورصة فلسطين وبورصة عمان أن تعتمد على نتائج هذه الدراسة في ترتيب الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح واعتماد مقياس المستحقات الكلية كمقياس سنوي تخضع له جميع الشركات في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان مما يقدم معلومات للمستثمرين بشكل سنوي حول مستوى جودة الأرباح لكل شركة من الشركات مما يخلق لدى الشركات حافز للتنافس في الإفصاح عن بياناتها المالية بشكل عادل وهذا يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة من قبل المستثمرين وكذلك الأمر بالنسبة للمقرضين وأصحاب المصالح مع الشركة بشكل عام.

#### توصيات للشركات:

5. يمكن للشركات المساهمة العامة التي ترغب برفع مستوى جودة الأرباح لديها الاستفادة من الأنظمة المحاسبية والإدارية والرقابية المستخدمة من قبل الشركات التي تتمتع بجودة أرباح مرتفعة.

6. ضرورة توعية الشركات الصناعية الفلسطينية لأهمية جودة الأرباح مما يساعدها على حشد الاستثمارات . وذلك من خلال عقد الندوات وورش العمل.

## 1- قائمة المراجع العربية :

1. ابو علي، سوزي. و الدبعي، مامون. وابو نصار، محمد. (2011). اثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية . المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،ص 433-460.
2. ابو علي، سوزي. و الدبعي، مأمون. و ابو نصار، محمد. (2011). أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، 67-94.
3. احمد، سامح. رياض، محمد رضا. (2012). أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية . المجلة الاردنية في ادارة الاعمال . 736-761
4. الجنيني ، سيف . (2011) ، بورصة عمان استوعبت أحداثاً أثرت على أدائها خلال بداية الأسبوع، جريدة صحفي. 2 شباط 2011. عمان . موقع الكتروني  
<http://www.sahafi.jo/files/>
5. حمد ، آمنة خميس. وأبو نصار، محمد (2013). اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية . دراسات العلوم الإدارية المجلد 40 العدد 2 ص 329-351

6. حمدان ،علام محمد موسى. (يناير، 2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، ص 301-265.
7. حمدان، علام . أبو عجيلة ، عماد (2012) جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح . المجلة العربية للمحاسبة . أكتوبر 2012 ص 184-158 عمان، الأردن.
8. خميس ، آمنة . وأبو نصار، محمد (2013) اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية . دراسات العلوم الادارية ،مجلد40 العدد2. ص 351-329.
9. دليل الشركات المساهمة العامة (2006) سوق فلسطين للأوراق المالية. الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية . نابلس. فلسطين
10. دليل الشركات المساهمة العامة (2014) سوق فلسطين للأوراق المالية. الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية . نابلس . فلسطين
11. زلوم، نضال عمر (2015) نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد11(3) ص 640-621.
12. السرطاوي، عبد المطلب. و حمدان،علام . ومشتهي،صبري .وأبو عجيلة،عماد (2013) اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح

"دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية : مجلة جامعة

النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية. المجلد 27(4) ص 820-846

13. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي يناير 2014 ، موقع الكتروني

<http://www.pma.ps>

14. السويطي، سميح. (2015). العلاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح ، دراسة

تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة الخليل ، الخليل.

15. الشريف، اقبال. (2008). جودة الارباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية. الاكاديمية

العربية للعلوم المالية والمصرفية .اب 2008. عمان - الاردن

16. صالح ، معاوية (2014) . هل تعلم ما هي البورصة . أعمال وأموال .إدارة الأموال .

مجلة تسعة يونيو ،26، 2014 .

17. قراقش ،سائد(2009)، تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح ، دراسة تطبيقية

على شركات القطاع الصناعي في بورصة عمان ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، عمان:

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .

18. مجلة سوق المال الفلسطيني (2010)، علاقات المستثمرين ممارسة فعالة لمنع الأزمات

. مجلة اقتصادية متخصصة تصدرها بورصة فلسطين. العدد 18 تشرين ثان،2010 .

<https://www.pex.ps/PSEWEBSITE/publications/Magazine18.pdf>

19. المعيني، سعد سلمان عواد. (2010). قياس جودة الارباح في المصارف التجارية دراسة

تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية. الكلية التقنية الادارية. بغداد.

20. المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني .(2010) نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني .لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية . عمان 20 آذار 2010.
21. الموقع الإلكتروني لبورصة عمان <http://www.ase.com.jo>
22. الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين <http://www.pex.ps>
23. المناصير، عمر (2013). اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الهاشمية . الزرقاء ، الأردن.
24. النجار، جميل. عقل، علي(2016). قياس اثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الاداء المالي. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث. المجلد4(2) ص15-40.
25. نور، عبد الناصر إبراهيم . العواودة ، حنان.(2015) إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة . بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . جامعة العلوم التطبيقية . الأردن 2015 ص 13 .
26. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2015) التقرير السنوي .نابلس، فلسطين .
27. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2014) التقرير السنوي . نابلس ، فلسطين .
28. يوسف، دانة (2008) ، تحديد العوامل المؤثر على عائد الأسهم في سوق عمان المالي، دراسة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية ، يونيو 2008.

## 2- قائمة المراجع الأجنبية

1. Acharya. V. V. & Lambrecht B. M.(2011). **A Theory of Income smoothing When Insiders Know More Than Outsiders**, Working Paper, National Bureau of Economic Research.
2. Ayres,F.,(1994) **Perceptions of Earning Quality: What Managers Need to Know**. Management Accounting 75,p.27-29
3. Barth, M. E. & Schipper K. (2008). **Financial Reporting Transparency**. Journal of Accounting, Auditing and Finance 23(2), 173–190.
4. Bertin M. J. & Iturriaga F.L.(2010).**Quality and Importance of Corporate Reported Earnings in Chilean Capital** .Chile: Research gate.
5. Biliniski P. & Eames M.(2013) **Quality of earnings components and the joint issuance of analyst earnings and revenue forecasts** . Working Paper Series. Faculty of finance, Cass Business School . london.
6. Bissessur, s.w. (2008) **Earnings Quality and Earnings Management The Role of Accounting Accruals**, phd thesis Amsterdam Business School .Research Institute.
7. Chan, C. K., Jegadeesh, N. & Lakonishok, J. (2006) **Earnings Quality and Stock Returns**, Journal of Business, 79(3) 1041-82.
8. Davidson, S., Stickney, C.,& Weil, R., (1985). **Intermediate Accounting**: Concepts,
9. Dechow P., (2010) . **Understanding Earnings Quality** . Jurnal of Accounting and Economics p 344-401 November ,2010.
10. Dechow, P. M. & Dichev I. D. (2002). **The Quality of Accruals and Earnings**: The Role of Accrual Estimation Errors. Accounting Review 77, 35–59.



11. Dechow, P. M. & Schrand C. M. (2004). **Earnings Quality**. CFA Institute
12. Dechow, P. M. (1994). **Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance** :The Role of Accounting Accruals. Journal of Accounting and Economics 18(1), 3–42.
13. Dechow, P., Ge W., & Schrand C. (2010). **Understanding Earnings Quality**: A Review of the Proxies, their Determinants and their Consequences. Journal of Accounting and Economics 50(2-3), 344–401.
14. Dechow, P., Sloan G., & Sweeney, P. A. (1995). **Detecting Earnings Management**. Accounting Review 70(2), 193–225.
15. Dechow P. & Skinner D., (2000) **Earnings management** : Reconciling the View of Accounting Academics, Practitioners, And Regulators . Accounting Horizons . p235-250. June,2000.
16. De-jun, WU. (2009). **What are affecting earnings quality**: A summarization. Journal of Modern Accounting and Auditing, 5(5): 53-58.
17. Dichev, I. D. & Tang V.W. (2009). **Earnings Volatility and Earnings Predictability**. Journal of Accounting and Economics 47(1-2), 160–160.
18. Ewert R .(2009) **Earnings quality metrics and what they measure** . Austria: University of Graz.
19. Francies, I., Lafond, R., Olsson, P., & Schipper, K. (2003). "**Earnings quality and the pricing effects of earnings patterns**", Working paper duke university.
20. Francis, J., Lafond R., Olsson P., & Schipper K. (2004). **Costs of Equity and Earnings Attributes**. The Accounting Review 79(4), 967–1010.
21. Francis, J., Olsson P., & Schipper K. (2006). **Earnings Quality**. Foundations and Trends in Accounting 1(4), 259–340.
22. Hamzavi M.A. & Aflatooni A. (2011) **Earnings Smoothing and Earnings Predictability**. Business Intelligence Journal p187-201 . January 2011

23. Healy, M., & Wahlen, M., (1999). **A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting.** Accounting Horizons 13, p. 365-383
24. Kamarudin, Kh. A., & Ismail A. W. (2014) **Earnings Quality Construct and Measures in Empirical Accounting Studies.** Procedia Economics and Finance. Research Gate April 2014
25. Kang, S.H.(1999), **A Conceptual and Empirical Evaluation of Accrual Prediction Models.** Yale School of Management . Yale .February,1999.
26. Kothari, S., Leone, A. & Wasley, C. (2005). **Performance matched discretionary accrual measures.** Journal of Accounting and Economics, 39, 163-197.
27. Li .F. (2011). **Earnings Quality and Earnings Management in the Chinese-listed companies** .University of wollongong. PHD theses . School of Accounting and Finance.
28. Lyimo D G.(2014) **Assessing the measures of quality of earnings: evidence from India,** European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, vol1.2,No6,pp17-28, August 2014
29. McClure B.(2014) .Earnings : **Quality Means Every thing.** Investopedia. September,6.2014. <http://www.investopedia.com>
30. Nodezh H. Amiri A. & Kordshouli F. (2015) **The role study of earnings quality at the financial forecasts accuracy in the companies listed in Tahrn stock exchange** .international journal of academic research of business and social science. p 260-288.
31. Perotti. P & Wagenhofer A. (2014) . **Earnings Quality Measures and Excess Returns** . Journal of Business Finance & Accounting, 41(5) & (6), 545–571, June/July (2014)
32. Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., & Tuna, İ., (2005). **Accrual reliability, earnings persistence and stock prices.** Journal of Accounting and Economics 39, 437-485.

33. Ronen, J. & Yaari, V.L.(2008). **Earnings Management**: Emerging Insights in Theory. Practice and Research , pp. 25-38.
34. Santoso B. L.(2014) **.Value Relevance of Earnings Quality among Indonesian public companes** .Indonisia: International programe in Accounting.
35. Schipper, K. & Vincent.L.(2003). **Earnings Quality**. Accounting Horizons.17. p 97-110.
36. Sloan, R. G. (1996). **Do Stocks Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows about Future Earnings?** . The Accounting Review, Vol 71, No 3, pp 289-315
37. Srinidhi, B., Gul, A, F, & Tsui, J. (2011) **Female directors and earnings quality**. Contemporary Accounting Research, 28 (5) 1610-1644.
38. Teets, R, W. (2002) **Quality of Earnings**: An introduction to the Issues in Accounting Education. Issues in Accounting Education, 17(4) 335-361.
39. Verloop M. c. (2007) **.Earnings quality under International Financial Reporting Standards** .Amesterdam: University of Amsterdam.
40. Vincent, L. (2004) **The Assessment and Implication of Earnings Quality**: An Investor Perspective, Kellogg School of Management working paper (accessed 15th February 2014).
41. Weil, R.(2009) **.Quality of earnings and earnings management** . AICPA .347.
42. yee,k. k. (2006) **Earnings Quality and the Equity Risk Premium**: A Benchmark Model. contemporary Accounting Research 23(3),833-877.
43. Zariffard A.,Jahankhani A.(1996), **Do managers and shareholders use proper criteria for measurement of company value?** .Financial researches 7&8, 41-66

اسماء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين و ترتيبها من الأعلى جودة للأرباح إلى الأدنى

متوسط المستحقات	اسم الشركة	
-0.001696	دواجن فلسطين	1
-0.0031	مصانع الزيوت النباتية	2
0.005535	الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات	3
-0.01337	فلسطين لصناعة اللدائن	4
0.01602	العربية لصناعة الدهانات	5
0.0206	القدس للمستحضرات الطبية	6
-0.02443	سجاير القدس	7
0.0273	دار الشفاء	8
0.02876	مطاحن القمح الذهبي	9
0.0300	الوطنية لصناعة الكرتون	10
0.05478	مصنع الشرق للالكتروود	11
0.057	بيرزيت للأدوية	12

اسماء الشركات المدرجة في بورصة عمان وترتيبها من الأعلى جودة للأرباح إلى الأدنى

الترتيب	اسم الشركة	متوسط المستحقات
1	مصانع الاجواخ الأردنية	0.000400678
2	المصانع الدولية للأغذية	-0.000508755
3	الترافرتين	-0.000939591
4	الاستثمارات العامة	0.00128035
5	الموارد الصناعية الاردنية	-0.002188256
6	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت	-0.0025419
7	الالبان الاردنية	0.002773289
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	-0.004808995
9	القدس للصناعات الخرسانية	-0.005068596
10	القرية للصناعات الغذائية	-0.005259578
11	الاردنية لانتاج الادوية	-0.006755057
12	الاردنية لصناعة الانابيب	0.007093114
13	العربية لصناعة الالمنيوم	-0.008044587
14	الدولية لصناعات السيلبكا	-0.008241493
15	العامة للتعدين	0.008421709
16	الوطنية لصناعة الكلورين	-0.008770997
17	المتكاملة للمشاريع المتعدده	-0.008852573

-0.009048674	الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك	18
0.00914732	الوطنية لصناعة الالمنيوم	19
-0.01061657	حديد الأردن	20
0-0.010916089	الاردنية للصناعات الخشبية	21
0.011293185	العالمية للصناعات الكيماوية	22
0.012175243	شركة الاسمنت الاردنية	23
0.012537401	الوطنية لصناعة الصلب	24
-0.013119071	الوطنية للدواجن	25
0.013350342	عقاري للصناعات والاستثمارات	26
-0.014158809	مصانع الورق والكرتون الاردنية	27
-0.014198957	البوتاس العربية	28
0.014495817	دار الغذاء	29
-0.015801949	الاردنية لتسويق الدواجن	30
-0.01614058	دار الدواء للتنمية والاستثمار	31
0.016966465	الصناعية التجارية الزراعية	32
-0.018309272	العربية للصناعات الكهربائية	33
0.0195718	مجموعة العصر للاستثمار	34
-0.02049071	الاردنية لتجهيز الدواجن	35
-0.031504464	المركز العربي للصناعات الدوائية	36
-0.032357408	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	37

-0.035002734	مناجم الفوسفات الاردنية	38
-0.035592516	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية	39
-0.039909661	الصناعات الكيماوية الاردنية	40
0.053999514	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	41
0.060923957	الاستثمارات المتكاملة	42
0.063393763	مصانع الزيوت النباتية الاردنية	43

المستحقات للشركات الفلسطينية الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	اسم الشركة	الرقم
-	0.02682	-	-	0.07106	0.04285	0.03889	-0.01786	0.09154	القدس للمستحضرات الطبية	1
0.02637	-	-	0.06421	0.05408	0.02442	-0.02941	-0.00942	0.07734	مطاحن القمح الذهبي	2
0.09169	-	-	0.00701	0.00495	-0.04989	-0.02901	0.17034	-0.16215	فلسطين لصناعة اللدائن	3
0.01153	-	-	0.03258	0.10363	-0.00491	-0.03129	-0.02445	-0.03724	دواجن فلسطين	4
0.00436	-	-	0.02863	0.02025	-0.07060	0.04070	-0.04005	-0.15935	سجاير القدس	5
0.02149	0.02904	0.03586	0.00219	0.01796	-0.01380	0.02707	0.02547	-0.00585	العربية لصناعة الدهانات	6
0.01749	-	-	0.08043	-0.00096	-0.05058	-0.09620	0.03597	0.14696	مصانع الزيوت النباتية	7
0.00823	0.01354	0.02304	-	-0.01290	-0.02356	-0.05527	-0.02438	0.05512	الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات	8
0.04475	0.09184	0.00487	0.02058	0.08950	0.06119	-0.01454	0.08772	0.08616	بيرزيت للأدوية	9
0.08909	0.06921	0.02319	0.06870	0.04921	-0.00412	0.05720	-0.02873	0.02192	دار الشفاء	10
0.04690	0.03980	0.02778	0.03903	0.10745	0.02090	0.02328	0.04322	0.05956	الوطنية لصناعة الكرتون	11
0.01709	-	-	0.04537	0.14697	0.02263	0.13986	0.01362	0.08035	مصنع الشرق للاكترود	12
0.00877	0.01253	0.01398								



المستحقات للشركات الاردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان

الرقم	اسم الشركة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	الاردنية لتجهيز الدواجن	0.02348	0.12847	0.00234	0.00856	0.06548	0.02520	0.06830	0.01841	0.18048
2	الاستثمارات العامة	0.00498	0.00089	0.03634	0.00591	0.03081	0.00188	0.01922	0.00760	0.00804
3	الاستثمارات المتكاملة	0.19498	0.13006	0.06191	0.04070	0.05821	0.10691	0.07282	0.88474	0.03394
4	شركة الاسمنت الاردنية	0.05268	0.04861	0.05375	0.07218	0.15069	0.02340	0.01361	0.02994	0.03382
5	الالبان الاردنية	0.10038	0.23663	0.03051	0.00899	0.02168	0.00563	0.05511	0.06203	0.01164
6	البوتاس العربية	0.07464	0.05156	0.14980	0.08229	0.08986	0.11575	0.08952	0.00869	0.02405
7	المصانع الدولية للأغذية	0.00276	0.00053	0.00353	0.00582	0.00909	0.00728	0.01914	0.01534	0.00349
8	الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة	0.03416	0.09276	0.08006	0.11946	0.03900	0.06890	0.00462	0.03963	0.01801
9	الاردنية لانتاج الادوية	0.04145	0.03438	0.09542	0.04355	0.00081	0.00370	0.05061	0.05489	0.01577
10	العالمية للصناعات الكيماوية	0.05301	0.04047	0.10942	0.05247	0.06072	0.01520	0.04350	0.00580	0.01810
11	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت	0.02478	0.02485	0.03475	0.11152	0.15859	0.13194	0.05999	0.03929	0.02242
12	العامة للتعدين	0.01777	0.02479	0.01183	0.24100	0.01191	0.01461	0.08292	0.10071	0.14085
13	العربية للصناعات الكهربائية	0.02090	0.05914	0.03124	0.05095	0.02230	0.00054	0.04272	0.02138	0.06318

0.04480	0.06086	-	-	0.00733	0.05390	0.07285	-	0.09024	مجموعة العصر للاستثمار	14
-	0.19670	-	-	0.01233	0.73119	0.15961	-	0.02584	القرية للصناعات الغذائية	15
0.03737	-	0.07771	-	0.01110	0.05351	0.12139	-	0.05620	الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك	16
-	0.21081	-	-	0.02476	0.06180	0.06836	-	0.04462	المركز العربي للصناعات الدوائية	17
0.07862	-	-	-	0.09753	0.06564	0.03499	-	0.11746	العربية لصناعة الالمنيوم	18
-	0.05409	-	-	0.04831	0.04702	0.03357	-	0.09416	الوطنية لصناعة الالمنيوم	19
0.00055	-	-	-	0.07342	0.04066	0.01402	-	0.02573	الموارد الصناعية الاردنية	20
0.03840	0.10278	0.14309	-	0.03026	0.11443	0.07653	-	0.11778	العربية لصناعة المواسير المعدنية	21
-	0.06091	-	-	0.02703	0.00348	0.03501	-	0.00840	مصانع الورق والكرتون الاردنية	22
0.08596	0.02994	0.01003	-	0.00797	0.05378	0.00624	-	0.05369	الوطنية للدواجن	23
0.07712	0.01779	0.53383	-	0.05902	0.08358	0.21154	-	0.06521	اللؤلوه لصناعة الورق الصحي	24
-	0.20895	-	-	0.13437	0.05644	0.04257	-	0.03031	الوطنية لصناعة الصلب	25
0.07904	0.05914	0.04863	-	0.00371	0.05747	0.05020	-	0.00405	الوطنية لصناعة الكلورين	26
0.02674	-	-	-	0.03348	0.01300	0.00141	-	0.02075	الترافرتين	27
-	0.02431	-	-	0.00420	0.01244	0.00347	-	0.02976	الاردنية لتسويق الدواجن	28
0.03382	-	-	-	0.01305	-	-	-	-	الاردنية للصناعات الخشبية	29

	0.01084	0.06635			0.02231	0.07908	0.05208	0.03689		
0.01653	0.03509	0.07800	0.02052	0.06562	0.04997	0.01517	0.07399	0.11508	حديد الأردن	30
0.01890	0.02208	0.01839	0.10362	0.14922	0.12743	0.00143	0.01137	0.01512	دار الدواء للتنمية والاستثمار	31
0.06098	0.35955	0.03778	0.02353	0.06639	0.07266	0.10877	0.03331	0.06132	دار الغذاء	32
0.02923	0.08374	0.04435	0.00628	0.02854	0.03299	0.09318	0.08362	0.05836	المتكاملة للمشاريع المتعدده	33
0.07255	0.00057	0.08426	0.00297	0.01494	0.11302	0.03480	0.04085	0.01585	الدولية لصناعات السيليكا	34
0.02695	0.08309	0.05285	0.05169	0.08035	0.00149	0.05063	0.08192	0.11146	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية	35
0.10283	0.04646	0.02132	0.20444	0.07677	0.01629	0.03836	0.12165	0.04603	الصناعات الكيماوية الاردنية	36
0.09377	0.05696	0.06297	0.11842	0.09395	0.01034	0.14548	0.01925	0.06714	الاردنية لصناعة الانابيب	37
0.00658	0.59335	0.35140	0.11437	0.03680	0.01704	0.09849	0.05787	0.07437	عقاري للصناعات والاستثمارات	38
0.01437	0.01367	0.00352	0.01633	0.01219	0.02607	0.01595	0.01393	0.02844	مصانع الاجواخ الأردنية	39
0.08433	0.15111	0.05616	0.12210	0.20970	0.04138	0.02725	0.05824	0.06324	مصانع الزيوت النباتية الاردنية	40
0.03965	0.06820	0.06818	0.06810	0.11940	0.01497	0.28937	0.06132	0.11357	مناجم الفوسفات الاردنية	41
0.36426	0.12764	0.34388	0.04696	0.07349	0.10020	0.19526	0.19239	0.00096	الصناعية التجارية الزراعية	42
0.04402	0.03972	0.05251	0.02638	0.03389	0.09163	0.02131	0.05920	0.00745	القدس للصناعات الخرسانية	43